مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

تنويع مصادر التوريد لدولة الكويت في زمن الجوائح والحروب

محمد السيد شاهين

التقرير الاستراتيجي
العدد (٣١)

مايو ٢٠٢٣م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

تنويع مصادر التوريد لدولة الكويت في زمن الجوائح والحروب

محمد السيد شاهين

التقرير الاستراتيجي
العدد (٣١)

مايو ٢٠٢٣م

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
القائم بأعمال مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. فايز منشر الظفيري
أمين عام الجامعة بالإنابة

أ. د. عبيد سرور العتيبي
القائم بأعمال رئيس قسم الجغرافيا
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني **Gulf_center@yahoo.com**

الموقع الإلكتروني **www.cgaps.ku.edu.kw**

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تمهيد:

أضحى التحوط للمستقبل أحد أهم أدوات الدول والحكومات في صياغة سياساتها العامة وتنفيذها على نحو فعال وكفء.

وتزايدت أهمية هذا التحوط في أوقات الأزمات والكوارث والجوائح المختلفة، والتي باتت تتهدد العالم في العقد الأخير، وكان أحدثها جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩»، فضلاً عن تداعيات التغير المناخي، والحروب والنزاعات المسلحة التي تفشت على نطاق واسع وغير مسبوق في أرجاء الكرة الأرضية.

ويأتي في مقدمة المجالات التي تقتضي التحوط لها ميدان الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على الخارج في توفير احتياجاتها الغذائية، مما يحتم عليها ضرورة تأمين وارداتها وتنويعها في آن واحد معاً.

ومن ثم، يخصص مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية هذا العدد من (التقرير الاستراتيجي)، لتسليط الضوء على جهود دولة الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي في تنويع مصادر التوريد، وأسباب ذلك وأهميته، ويخلص إلى مجموعة من التوصيات ذات الصلة.

مدير المركز

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

المحتويات	رقم الصفحة

مقدمة:..... ١٥

أولًا: أهمية التنويع كآلية للوقاية من الأزمات..... ١٩

(أ) أهمية تنويع مصادر التوريد..... ١٩

(ب) المبادرات الخليجية والكويتية لتنويع التوريد..... ٢٢

(ج) مبادرات أكبر الاقتصادات العالمية لتنويع التوريد..... ٢٣

(١) الولايات المتحدة الأمريكيّة..... ٢٤

(٢) جمهورية الصين..... ٢٧

(٣) الاتّحاد الأوربّي..... ٢٩

ثانيًا: مدى تنوع مصادر التوريد لدولة الكويت..... ٣٣

(أ) تحديد الواردات الكويتية ذات المخاطر في توريدها..... ٣٤

(١) السلع الأجنبية ذات التركز من حيث مصادر الاستيراد..... ٣٥

(٢) السلع الأجنبية ذات العرض المحلي المحدود..... ٣٧

(٣) السلع الوسيطة والرأسمالية..... ٣٨

(٤) السلع ذات بدائل التوريد عالميًّا..... ٣٩

المحتويات	رقم الصفحة
(ب) تحليل أداء الواردات الكويتية ذات المخاطر بعد عام ٢٠١٩	٤٢
ثالثًا: المبادرات الحكومية المطلوبة للتنويع	٤٥
أ- تنويع مصادر الاستيراد	٤٥
ب- توطين بعض الأنشطة محليًّا	٤٦
ج- زيادة المخزون	٤٩
د- تيسير التبادل التجاري	٤٩
هـ- البحث في إمكانية الإحلال بين المدخلات	٥١
و- المشاركة بفعّالية في حَكَومة التجارة الدَّوْلية	٥٣
رابعًا: التوصيات السياسية المقترحة	٥٥
الملاحق	٥٧
المراجع	٧٧

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تنويع مصادر التوريد لدولة الكويت في زمن الجوائح والحروب

مقدمة

ليس ثمة شك أن العالم بعد عام ٢٠١٩ ليس كما هو قبله. أزمة صحية عالمية لم يشهد العالم مثيلها منذ قرن، وصاحبها إغلاق للمنشآت وحظر لحركة الأفراد، وحرب في شرق أورُبّا تعيد إلى الأذهان طبول الحرب العالمية الثانية. هذه الأزمات وإن اختلفت في أسبابها وعمقها ومآلاتها، فإنها اشتركت في رسالة واحدة تبعثها للدول، مفادها أن التبادلات التجارية التي تشابكت وتعمقت وتشكلت على مدى عقود قد تتصدع وتتوقف بين عشية وضحاها، وهذا ما حدث بالفعل خلال عام ٢٠٢٠ وما بعده، هذه الندوب في التبادلات التجارية كانت أشد وطأة على الدول التي تركن إلى سوق واحدة تصدّر إليها أو مورد واحد تستورد منه أو قلّة منهما. هذه الرسالة بالطبع نمت إلى الكويت التي تعتمد على تصدير سلعة إستراتيجية مطلوبة عالميًّا، وفي المقابل تعتمد على الخارج في تأمين معظم احتياجاتها لضعف الصناعة داخلها وشح الموارد الطبيعية. لذا مع هذه الأحداث المتسارعة عالميًّا، كان من الطبيعي أن تلح التساؤلات الآتية: ما مدى تركز الواردات الكويتية؟ وما السبلُ لتنويع مصادر التوريد منعةً من المخاطر الحالية والمستقبلية؟

وفي سبيل الإجابة عن مثل هذه التساؤلات؛ يأتي هذا التقرير لتناول المحاور الآتية:

أولًا: أهمية تنويع التوريد كآلية للوقاية من الأزمات

يتناول هذا الجزء النظريات الاقتصادية والدراسات القياسية التي تبيّن أهمية التنويع في تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية وتحييد مخاطر الاندماج في التجارة والاقتصاد العالمي؛ فتنويع مصادر التوريد يساعد على التغلب على أزمة العرض التي قد تنتج عند الاعتماد على مورد بعينه أو قلة من الموردين. فالموردون قد يتعرضون لأزمات في الإنتاج لديهم، أو قد تتوقف صادراتهم مع إجراءات طارئة مثل التي صاحبت جائحة كوفيد-١٩، أو تتعطل نتيجة صراعات دَوْلية كالحرب الروسية الأوكرانية، أو تُحظر بناءً على تبدُّل لقرارات سياسية مثلما فعلت دولتا الهند وإندونيسيا من حظر صادراتهما من بعض السلع الغذائية خلال أبريل ومايو من عام ٢٠٢٢. كذلك سيتطرق التقرير إلى أمثلة من الإجراءات التي اتَّخذها مؤخرًا عدد من الاقتصادات الكبرى لتنويع مصادر التوريد لديها، تلك الإجراءات التي زادت وتيرتها خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

ثانيًا: مدى تنوع مصادر التوريد لدولة الكويت

في ظل عدم وجود قياسات حالية لمدى تنوع أو تركز واردات دولة الكويت، يقوم هذا الجزء بتحليل التجارة الخارجية الكويتية وقياس مدى تركز أو تنوع الواردات بحَسَب البند الجمركي الفرعي (HS Code 6 Digits) من خلال تطبيق مقياس Herfindhal-Hirshman، ثم يخلص هذا الجزء من التحليل إلى تحديد الواردات من السلع ذات التركز، وخطورة هذا التركز بحَسَب نوعية السلع وهيكل الموردين لها عالميًّا، ثم أداء تجارة الكويت في هذه السلع ذات التركز خلال عام ٢٠١٩ وما بعده.

ثالثًا: المبادرات الحكومية المطلوبة للتنويع

نظرًا لأن الدولة أو الشركات الخاصة تميل إلى بناء علاقات ثقة مع مورد أو عدد قليل من الموردين؛ فإن التنويع مع أهميته قد يصاحبه تكاليف وجهود تتمثل في بناء علاقات جديدة مع موردين جدد؛ لهذا يتطلب التنويعُ جهودًا ومبادراتٍ من الحكومة تساعد المستوردين في الكويت على التنويع، ويتطلب التنويع آلياتٍ عدّةً تتمثّل في: تنويع مصادر الاستيراد؛ توطين بعض الأنشطة الإنتاجية محليًّا؛ زيادة المخزون؛ تيسير التبادل التجاري؛ البحث في إمكانية الإحلال بين المدخلات؛ والمشاركة بفعّالية في حكومة التجارة الدَّوْلية. لذا سيعرض هذا المحور الوضع الحالي في دولة الكويت، والمبادرات المطلوبة في كل آلية من آليات التنويع.

رابعًا: التوصيات السياسية المقترحة

سيرسم هذا الجزء السياسات والمقترحات التي تساعد دولة الكويت على تجنب مخاطر تركز مصادر التوريد؛ وهو ما يوفر منعة وحماية أكبر نسبيًّا في زمن أصبحت الأزمات والجوائح والحروب سمته وديدنه.

المنهجية

تقوم المنهجية على المنهج الوصفي الذي يصف ما توصلت إليه الدراسات الاستنباطية والاستقرائية الدَّوْلية عن أهمية التنويع، ثم يتبع التقرير المنهج الاستقرائي في تحليل إحصائيات التجارة الخارجية والتغيرات

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

الديناميكية في مقياس تركز الواردات الكويتية قبل الجائحة وبعدها، ثم يسلك التقرير التحليل المقارن بحيث يرصد الوضع الكويتي وأفضل الممارسات خليجيًّا وعالميًّا بخصوص الآليات والطرائق المحتملة لتحقيق تنوع مصادر التوريد.

أولًا: أهمية التنويع كآلية للوقاية من الأزمات

يعرض هذا الجزء من التقرير الأهمية بوجه عام لتنويع أسواق التصدير أو مصادر التوريد لكل دولة؛ فيبين أهمية التنويع كآلية تمكِّن الدولة من أن تجني ثمار التجارة الخارجية، وفي الوقت نفسه تكسبها المنعة اللازمة لمواجهة التقلبات التي قد تنشأ عن ارتباط الدولة وانفتاحها تجاريًّا، ثم يولي هذا الجزء الاهتمام بتنويع مصادر التوريد انسجامًا مع اهتمام الدول والمنظمات الدَّوْلية والباحثين الاقتصاديين بهذه القضية التي أماطت عنها اللثام الأزمات المتلاحقة التي يشهدها العالم منذ عام ٢٠١٩.

(أ) أهمية تنويع مصادر التوريد

لا مشاحة أن التجارة الدَّوْلية جلبت للدول العديد من المنافع؛ منها الملموس مثل الحصول على تنويعة وتشكيلة متزايدة من السلع والأسعار المنخفضة (Krugman, 1979)؛ ومنها غير الملموس مثل تعزيز الإنتاجية (Badinger & Breuss, 2008). ومع ذلك، تخوَّف البعض من أن الانفتاح على التجارة الدولية قد يؤدي إلى تذبذب كبير في الدخل للدول؛ إذ تزيد التجارة الدولية من التخصص في إنتاج سلع

وخدمات بعينها، وهو ما قد يعرِّض الدول لأزمات نتيجة محن تصيب المنتجات محل التجارة.

هذا التخوف من الأزمات التي قد تصاحب الانفتاح التجاري أَخْضَعه الباحثون للبحث الاقتصادي؛ فوجدوا أن الاندماج التجاري يمكن أن يقلل الأزمات التي قد تتعرض لها اقتصادات الدول؛ إذ تسمح التجارة الدَّوْلية بأن تنوِّع الدول أسواق الطلب على منتجاتها، وكذلك مصادر التوريد لمدخلات الإنتاج لديها. وفي دراسة حديثة (Caselli et al., 2020) درس الباحثون أربعة وعشرين اقتصادًا، وكانت النتائج أن انخفاض تكاليف التجارة الدَّوْلية منذ سبعينيّات القرن الماضي ساعدت هذه الاقتصادات على تنويع صادراتها وواردتها، وساعد هذا التنويع على تخفيف التقلبات الاقتصادية لهذه الدول بنسبة ٤١٪. وفي نتائجَ مشابهةٍ توصل تقرير التجارة العالمية لعام ٢٠٢١، الصادر عن منظمة التجارة العالمية، إلى أهمية التنويع كآلية تحمي الدول من التقلبات، وتحقق لها فوائد التجارة الخارجية، وتحيِّد إلى حد بعيد مخاطرَها (WTO, 2021).

ويمكن القول: إنّ دراسة أهمية التنويع قديمة ومتجددة، إلا أنها كانت تميل قبل عام ٢٠١٩ إلى الاهتمام بتنويع الصادرات، أما بداية من عام ٢٠١٩ فقد نهضت الأبحاث والتَفَتَ صنّاع السياسة الاقتصادية وبقوة إلى وضع تنويع مصادر التوريد نصب أعينهم؛ فمنذ بداية الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين منذ يوليو ٢٠١٨، ثُمّ أزمة جائحة كوفيد-١٩ فالحرب الروسية الأوكرانية، فرضت الدول قيودًا

تجاريـةً، أو فُرضـت هـذه القيـود بفعـل الظـروف المصاحبـة للأزمـات، وبلغـت حـدًّا لا نظير لـه عـام ٢٠٢٢ طبقًـا لمرصـد (Global Trade Alert).

فخـلال أزمـة كوفيـد-١٩، وَضَعَـت دولٌ عـدّةٌ قيـودًا على تصديـر المُعَدّات الطبيـة الأساسـية، ثُـمّ تكـرّر المشـهد نفسُـه مـع انـدلاع الحـرب الروسـية الأوكرانيـة؛ إذ توقّفـت الصـادرات الأوكرانيـة بالكامـل خـلال الفـترة مـن مـارس ٢٠٢٢ إلى منتصـف أغسـطس خـلال العـام المنصرم، مـع إغـلاق بحـر آزوف والحصـار العسـكري الـروسي لموانـئ البحـر الأسـود، علمًـا بـأن أوكرانيـا تستحوذ عـلى ١٠٪ مـن الصـادرات العالميـة مـن القمـح، و١٥٪ مـن الصـادرات العالميـة مـن الـذرة، و١٣٪ مـن صـادرات الشـعير، و٣١٪ مـن صـادرات زيـت عبـاد الشـمس. يُضـاف إلى ذلـك العقوبـات التـي فُرضـت عـلى روسـيا، ثـم قيـام دول أخرى بفـرض أو إعـلان النية لفـرض درجات من التحكـم عـلى الصـادرات مـن السـلع الزراعيـة الأساسـية؛ فنتـج عـن ذلـك أن ارتفـع عـدد الـدول التـي تفـرض قيـودًا على صـادرات الغـذاء من ثـلاث دول قبـل انـدلاع الحـرب الروسـية الأوكرانيـة إلى سـت دول خـلال شـهر مـارس ٢٠٢٢؛ أي: الشـهر الأول للحـرب. وبحلـول يونيـو مـن العـام نفسـه، ارتفـع عـدد هـذه الـدول إلى اثنتين وعشريـن دولـةً، منهـا الأرجنتين ومـصر والهنـد وتركيـا ومولدوفـا وصربيـا والمجـر.

هـذه الأزمـات المتلاحقـة دفعـت المنظـمات الدَّوْليـة وصنّـاع القـرار الاقتصـادي في الـدول والباحثـين الاقتصاديـين إلى إيـلاء الاهتـمام المناسـب بتنويـع مصـادر التوريـد، والبحـث عـن آليـات لضـمان أمـن الـواردات؛ مثـل

عـدم الركـون إلى الاسـتيراد مـن مـورد واحـد أو قلـة منهـم، أو توطـين بعـض الصناعـات محليًّـا لتحـل محـل الـواردات، أو البحـث في إمكانيـة الإحـلال بـين الـواردات مـن المدخـلات مـن خـلال تغيـير أنـماط الإنتـاج. لـذا تنـاول تقريـر الآفـاق الاقتصاديـة لصنـدوق النقـد الـدَّوْلي الصـادر في أبريـل مـن عـام ٢٠٢٢ قضيـة التنويـع، وشرع الباحثـون في تجديـد الدراسـات القياسـية والإحصـاءات حـول سـعي الـدول إلى تنويـع وارداتهـا، وخلـص الباحثـون إلى أن الـدول بالفعل تسـعى إلى التنويـع؛ إذ أظهـرت نتائـج أبحاثهـم أن تركيـز الـدول عـلى عـدد محـدود مـن مصـادر التوريـد يبـدو نـادرًا (Guinea & Forsthuber, 2020).

(ب) المبادرات الخليجية والكويتية لتنويع التوريد

وعـلى مسـتوى الـدول التي أيقنت أن المعيار الأسـاسي في سلاسـل التوريد ليـس التكلفـة بقـدر مـا هـو الاسـتدامة والاسـتمرارية في أوقـات الضغـط والأزمـات؛ فقـد سـعت هـذه الـدول إلى ترجمـة ذلـك في هيئـة تحـركات عـلى أرض الواقـع. ومـن هـذه التحـركات في دول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة أن أنشـأت دولـة الإمـارات مجمعًا يضـم ميناءً وصوامـعَ تخزين في إمارة الفجيـرة؛ ممّـا يوفّـر للبلاد سـتّة أشـهر مـن إمـدادات القمح ونقطـة وصول تقع خـارج مضيـق هرمـز. وفي قطـر بـدأ العمـل عـلى مـشروع «الخـزان الضخـم» لزيـادة سَـعَة تخزيـن الميـاه العذبـة في البـلاد بنسـبة ١٥٠٪. وأنشـأت المملكـة العربيـة السـعودية، وكذلـك دولـةُ الإمـارات، شركات قابضـة للاسـتثمار في المجـالات الزراعيـة في مناطـق مثـل دولـة أسـتراليا. وعـلى المسـتوى الخليجـي ككل، أُنْشِـئَتْ شـبكة مشـتركة لسـلامة الإمـدادات الغذائيـة.

أما على مستوى دولة الكويت، فقد لجأت إلى التعاقد الطويل الأمد لإمدادات السلع والمواد الغذائية وقت الأزمات، وإنشاء غرفة العمليات المركزية في منطقة الصديق، والتي تمكِّن وزارة التجارة والصناعة من رصد ومتابعة توافر المخزون الإستراتيجي للدولة ومدى توافُر السلع في الجمعيات ومراكز التموين؛ لضمان عدم وجود أي نقص في المواد الغذائية. كذلك، ومن باب حرص وزارة الصحة الكويتية على تلبية طلب السوق المحليّة؛ عُقِدَتْ شراكةٌ بين مختبرات أبوت العالمية المتخصصة في الأجهزة الطبية والرعاية الصحية وبين الشركة الكويتية - السعودية للصناعات الدوائية، إحدى الشركات التابعة لميزان القابضة، وتعمل هذه الشراكة على توطين ستة وعشرين منتجًا دوائيًّا مبتكرًا في الكويت.

(ج) مبادرات أكبر الاقتصادات العالمية لتنويع التوريد

بينما تركزت إستراتيجيات التنويع في دول مجلس التعاون على تأمين الإمدادات الطبية والغذائية، شهد التوجه إلى التنويع اتجاهًا عالميًّا عميقًا وإستراتيجيًّا نَحَتْ نَحْوَهُ الاقتصادات الكبرى بداية من عام ٢٠١٩؛ استجابةً للنزاعات التجارية أو التذبذب الذي شهدته سلاسل التوريد العالمية ونقاط الضعف التي كُشفت في أثناء الأزمات؛ أو لتجنُّب أوراق ضغط سياسية قد تُستعمل ضدها في أزمات حالية أو قادمة. وفيما يأتي سَيُوقَفُ على جانب من المبادرات التي اتَّخذتها أكبر ثلاثة اقتصادات على مستوى العالم؛ وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين، والاتِّحاد الأوُرُبّي.

(١) الولايات المتحدة الأمريكيّة

منذ السنة الأولى لرئاسة السيد جوزيف روبينيت بايدن الابن، الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، والذي شغل المنصب في ٢٠ يناير ٢٠٢١، نفَّذت إدارة الرئيس مع نائبته كامالا ديفي هاريس إستراتيجية صناعية هدفُها إحياءُ التّصنيع المحليّ، وخلْق وظائفَ جيّدة للعمالة الأمريكية، وتقوية سلاسل التوريد وتسريع صناعات المستقبل. ولقد مكّنت هذه التوجهات من إضافة ٦٤٢ ألف وظيفة في قطاع التصنيع منذ عام ٢٠٢١، وعززت الشركات من استثمارها في الولايات المتحدة، وزادت مرافق التصنيع بنحو ١١٦٪ خلال عام ٢٠٢١ (White House, 2022).

وفي أغسطس ٢٠٢٢، وقع الرئيس الأمريكي قانون الرقائق والعلوم (Chips and Science Act 2022) الَّذي يُعَدّ امتدادًا للإستراتيجية الصناعية المذكورة آنفًا، ويقدم استثمارات تاريخية تساند العمال الأمريكيين والمجتمع وأصحاب الأعمال للظفر بالسباق في القرن الحادي والعشرين[1]. ويستهدف القانون بالأساس تقوية التصنيع وسلاسل التوريد الأمريكية والأمن القومي؛ إذ وجدت الولايات المتحدة نفسها، ورغم أنها المخترعة لأشباه الموصلات أو الرقائق، تنتج اليوم ١٠٪ من

١ـ تمثل الرقائق عصبًا للعديد من سلاسل الإنتاج الأساسية، وتجلت أهمية هذه الرقائق عندما انعكس النقص في عرضها خلال عام ٢٠٢٠ على العديد من الصناعات: من السيارات إلى الأجهزة الطبية، فضلًا عن احتياج صناعات المستقبل إلى هذه الرقائق؛ إذ تدخل في صناعات السيارات الذكية وإنترنت الأشياء والفضاء الإلكتروني والصناعات الدفاعية والحواسيب الضخمة.

الإنتاج العالمي لهذه الرقائق مقابل استحواذ منطقة شرق آسيا على ٧٥٪ من هذا الإنتاج، في الوقت الذي تحتاج فيه صناعات حيوية ودفاعية إلى هذه الرقائق. واستجابة لهذا القانون والتوجه على مستوى صنّاع القرار في الولايات المتحدة؛ أعلنت شركات عن استثمارها لما يقارب ٥٠ مليار دولار إضافية في قطاع تصنيع أشباه الموصلات داخل الولايات المتحدة، لتبلغ الاستثمارات الإجمالية في هذا القطاع ١٥٠ مليار دولار منذ تولّي الرئيس بايدن السلطة.

وفي ١٦ أغسطس من عام ٢٠٢٢، وقَّع الرئيس الأمريكي قانون خفض التضخم (Inflation Reduction Act) الَّذي سيضخ استثمارات بقيمة ٣٧٠ مليار دولار لتحقيق الأهداف المتمثلة في خفض تكاليف الطاقة للأسر والمنشآت الصغيرة، وتكثيف الاستثمارات الخاصة في بدائل الطاقة النظيفة في كل قطاع وفي كل منحى من مناحي الحياة في الولايات المتحدة، وتقوية سلاسل التوريد لكل شيء من المعادن الأساسية إلى الأجهزة الكهربائية ذات الكفاءة، وخلْق وظائف جديدة وفرص اقتصادية للعمالة الأمريكية. ومن الجدير بالذكر أن القانون يقدم تخفضيات ودعومات للشركات التي تستثمر في المنتجات الخضراء بما يشمل السيارات الكهربائية ومدخلات الطاقة ما دامت هذه الشركات تصنع في منطقة أمريكا الشمالية.

ويمكن القول: إن سياسة بايدن تمثِّل امتدادًا لنيّة أمريكية راسخة لتقليل اعتمادها على الخارج، وتحديدًا في السلع الوسيطة، وبالأخص

من جمهورية الصين؛ لذا سبق بايدن قيامُ إدارة ترامب بالرفع المتتابع للتعريفة الجمركية على عدد متزايد من الواردات الأمريكية من الصين، فيما يُعرف إعلاميًّا بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وبدأ هذا الرفع في يوليو ٢٠١٨ بنسبة ٢٥٪ على عدد من الواردات الأمريكية من الصين، تبلغ قيمتُها ٣٤ مليار دولار، ثم رفع آخر في أغسطس من العام نفسه على قائمة أخرى من الواردات تبلغ قيمتُها ١٦ مليار دولار، ثم استعرت هذه الحرب عندما ردَّت الصين بالمثل؛ ممّا دفع إدارة ترامب إلى فرض ١٠٪ على واردات أمريكية أخرى من الصين تبلغ قيمتُها ٢٠٠ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٨، ثم زيدت هذه التعريفة لتبلغ ٢٥٪ في يونيو ٢٠١٩. ثم فرضتْ إدارةُ ترامب ١٥٪ على قائمة جديدة من الواردات تبلغ قيمتُها ١٠٢ مليار، ثم خُفضت هذه التعريفة إلى ٧,٥٪ مع تنفيذ المرحلة الأولى من الاتفاق بين الولايات المتحدة والصين في فبراير من عام ٢٠٢٠. إضافة إلى ذلك، كانت هناك قائمة من المنتجات تغطي معظم الواردات الأمريكية المتبقية، والّتي تأتي من الصين وتبلغ ١٦٠ مليار دولار، وكان من المقرر أن تدخل حيز النفاذ في ١٥ ديسمبر، ولكن توقف العمل على ذلك مع إعلان المرحلة الأولى من الاتفاق المذكور بين الولايات المتحدة والصين (Bown, 2022).

وبحَسَب مرصد (Global Trade Alert)، زادت الإجراءات الجديدة من قبل الولايات المتحدة في تجارتها الخارجية، والتي تحمل أثرًا ضارًّا في الشركاء التّجاريين، من ٢٦٦ إجراء عام ٢٠١٧ إلى ٤٢٤ خلال عام

٢٠١٨، إلى ١٠٩٢ في عام ٢٠٢٠؛ ثم انخفضت إلى ٧٦٠ في عام ٢٠٢١، و٣٤٢ إجراءً جديدًا خلال عام ٢٠٢٢. وجاءت الصين أكثرَ دولة ستتأثر سلبًا. وتهيمن السلع الوسيطة والرأسمالية على نوعية السلع التي فرضت الولايات المتحدة تعريفة جمركية مرتفعة بشأنها على وارداتها من هذه السلع من الصين. فعلى سبيل المثال، قبل بدء الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، كانت هناك مخاطر على الصناعة الأمريكية للسيارات لاعتمادها على قطع غيار من الصين، وبفعل التعريفات السّالفة انخفضت نسبة الصين في واردات قطع الغيار للولايات المتحدة من ١٥٪ إلى ١٣٪، وظلت كندا والمكسيك مهيمنتَيْن على مصادر التوريد للولايات المتحدة؛ أي: إنّ التعريفات الأمريكية على الصين كرّست وعزّزت تكامل صناعة السيارات وتوطنها داخل منطقة أمريكا الشمالية.

(٢) جمهورية الصين

كونها مصنع العالم وثاني أكبر الاقتصادات عالميًا؛ تعتمد الصين على نحو لافت على الواردات الأجنبية من الموارد الطبيعية. وهذا الارتهان بمصادر التوريد الأجنبية والخوف من المنافسين التجاريين الجيوسياسيين، دفع الصين إلى التحرك إستراتيجيًّا لتنويع مصادر توريدها والاعتماد على الذات. فعند النظر إلى هيكل المورّدين لجمهورية الصين من المواد الخام؛ يتضح تركّز الموردين حول قلة منهم وبالأخص أستراليا، ويعرض الشكل المقابل مصادر توريد لسلعتين إلى الصين؛ وهما: خامات الحديد ومركزاتها

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

(البند الجمركي ٢٦٠١)، والغاز الطبيعي المسال (البند الجمركي الفرعي ٢٧١١١١). وحيث تمثل أستراليا حليفًا للولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل التوتر الذي شاب العلاقات بين الصين وأستراليا على خلفية مناداة الأخيرة بالبحث عن منشأ فيروس كوفيد-١٩، وفَرْض الصين قيودًا على وارداتها من الفحم من أستراليا؛ في ظل هذا كلِّه يرى مراقبون أن تنويع مصادر التوريد للسلع القادمة إلى الصين من أستراليا أصبح ذا أهمية لدى صنّاع السياسة الصينيين.

شكل (1) : هيكل الموردين إلى الصين من خامات الحديد والغاز الطبيعي المسال خلال عام 2021

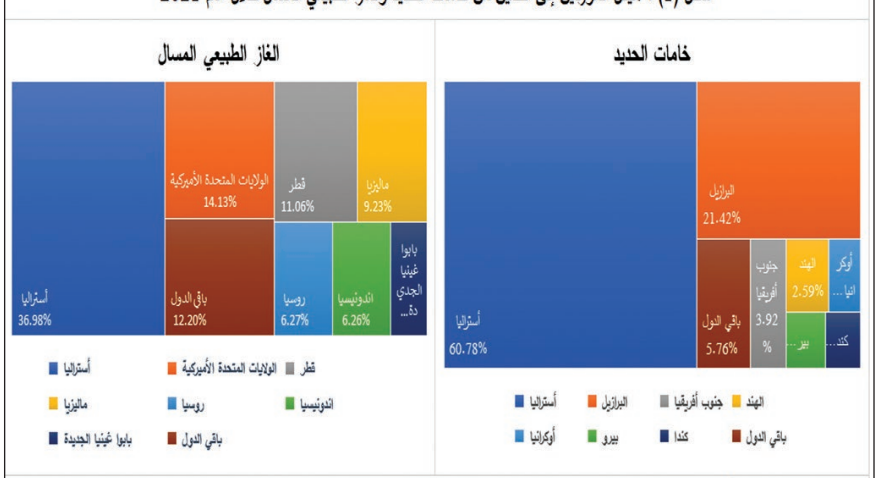

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على بيانات خريطة التجارة، مركز التجارة الدولي International Trade Center

ومن الآليات التي تنتهجها الصين لتحقيق التنويع يأتي التفضيل الصيني للاستيراد من دول مستقرة وليست ذات نظم ديمقراطية متغيرة؛ وخاصةً أن النظم الديمقراطية دائمة التغير، وقد تكون عدائية لنموذج الحكم في الصين؛

لـذا يُلاحـظ اعتـماد الصـين عـلى الاسـتيراد مـن دول مثل روسـيا وماينـمار. كذلك مـن الوسـائل الأخـرى التـي تسـلكها الصـين سـيطرتُها عـلى مصـادر التوريـد في الخـارج؛ مـن خـلال تشـجيع الـشركات الصينيـة المملوكـة للدولـة عـلى التوسـع في اسـتثماراتها في الخـارج وامتلاكهـا لأنشـطة التنقيـب والاسـتخراج عالميًّـا. عـلى سـبيل المثـال، خـلال الفـترة مـن عـام ٢٠٠٠ إلى عـام ٢٠٢٠، زاد نصيـب الملكيـة الصينيـة في رأسـمال الـشركات العاملـة في نشـاط الذهـب والمعـادن الأساسـية في منطقـة أوقيانوسـيا مـن صفـر إلى ٦ , ٢٢٪، وذلـك فيـما يزيـد عـلى ٥٩ شركـة. إضافـة إلى ذلـك، تقـوم الصـين بالبحـث عـن بدائـل للسـلع التـي يوجـد قلـة مـن المصدريـن لهـا عـلى مسـتوى العـالم، ومـن ذلـك اسـتيراد الصـين لمخلفـات الحديـد لاسـتخدامها مدخـلاتٍ لتقليـل الاعتـماد عـلى خامـات الحديد المسـتوردة مـن أسـتراليا. كذلـك تسـتخدم الصـين مبـادرة الحـزام والطريـق لمسـاعدة الـدول عـلى النمـو والتحـول الأخـضر، وتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة، والتعـافي مـن جائحـة كوفيـد-١٩. وهـذه الـشراكات تسـاعد الصـين عـلى زيـادة تبعيـة الـدول لهـا. وهـذه الـشراكات مـن قبـل الدولـة الصينيـة يرافقهـا تحـركات حثيثـة ومماثلـة مـن قبـل الـشركات الصينيـة الخاصـة لزيـادة السـيطرة عـلى الإمـدادات (Verisk Maplecroft, 2021).

(٣) الاتحاد الأورُبّي

عـلى غـرار الولايـات المتحـدة وجمهوريـة الصـين، لم يقـف ثالـث أكـبر الاقتصـادات عالميًّـا مكتـوف الأيـدي إزاء أهميـة تنويـع مصـادر التوريـد

وامتلاك المدخلات الحاسمة. ففي ٨ فبراير من عام ٢٠٢٢ قدمت المفوضية الأوربية القانون الأوربي المقترح للرقائق (European Chip Act)، الَّذي يهدف إلى مضاعفة النصيب الحالي للاتحاد الأوربي في إنتاج الرقائق من ١٠٪ حاليًّا إلى ٢٠٪ في عام ٢٠٣٠؛ وذلك من خلال تعبئة ٤٣ مليار دولار من الاستثمارات العامة والخاصة لإنتاج الرقائق. وفي ٢٤ يناير من عام ٢٠٢٣، اعتمد أعضاء البرلمان الأوربي مشروعَي قانونَيْن: أحدُهما بشأن قانون الرقائق، والآخر بشأن التعهد المشترك للرقائق.

ومن المبادرات الأخرى اللافتة للاتحاد الأوربي، نشر المفوضية الأوربية لقائمة ٢٠٢٠ للمواد الخام الحاسمة، وتقديم المفوضية لخطة عمل حول هذه المواد (Action Plan on Critical Raw Materials)[٢]؛ فقد رأت المفوضية أن الحصول المستدام والآمن والموثوق على المواد الخام الحيوية هو الشرط السابق لتحقيق صفقة أورُبّا الخضراء، وضمان الريادة للقارة الأوربية في تكنولوجيا المستقبل؛ فهذه المواد الخام أو المعادن الحاسمة التي حددتها المفوضية تسمح لقطاعات صناعة الإلكترونيات والنقل والطاقة بالاستغناء عن الهيدروكربونات، ووقف انبعاثات غازات الدفيئة التي ترفع درجة حرارة الأرض. وعليه، رسمت خطة العمل حول المواد الخام الحاسمة التحديات التي تواجه القارة الأوربية في الحصول على هذه المواد، والخطوات المطلوبة للتغلب على هذه التحديات. ومن أمثلة هذه

٢ ـ أصدرت المفوضية الأوربية القائمة الأولى عام ٢٠١١، ثم روجعت القائمة لتصدر الثانية في عام ٢٠١٤، ثم صدرت الثالثة عام ٢٠١٧، ثم الأخيرة عام ٢٠٢٠. وللمزيد؛ يمكن الاطّلاع على الرابط الآتي:
https://single-market-economy.ec.europa.eu/sectors/raw-materials/areas-specific-interest/critical-raw-materials_en

المـواد الخـام الحاسـمة معـدنُ الليثيـوم الـذي يوصـل الكهربـاء في بطاريـات السـيارات، والـذي تستحوذ شـيلي عـلى ٧٨٪ مـن إنتاجـه العالمي. وبالمثـل، الكوبالـت الـذي يُنتـج ٦٨٪ منـه في جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة.

هـذه المصـادر المحـدودة لهـذه المعـادن والمـواد الحرجـة والحاسـمة تحتـاج إلى تأمـين مـع زيـادة المعـروض الـذي يلبّـي الزيـادة الكبـيرة في المسـتقبل والتحـولات الخـضراء والرقميـة؛ فبحَسَـب الخطـة تُقـدر المفوضيـة أن يزيـد الطلـب الأوربي عـلى الليثيـوم سـتين مـرةً عـن الطلـب الحـالي عليـه. ولمجابهـة هـذه التحديـات؛ وضعـت الخطـة عـددًا مـن الخطـوات المطلوبـة الّتـي بـدأ تنفيذهـا بالفعـل، ومـن هـذه الخطـوات إطـلاق التحالـف الأوربي للمـواد الخـام (European Raw Materials Alliance)، الّـذي سـيجمع الـشركات الأوربيـة والمسـتثمرين والـدول الأعضـاء والاتحـادات التجاريـة والمؤسسـات البحثيـة ومنظمـات المجتمـع المـدني للبحـث عـن تنويـع مصـادر التوريـد، مـن خـلال قنـوات اسـتثمارية وتوفـير رؤوس الأمـوال المطلوبـة[٣]. كذلـك مـن الخطـوات التـي وضعتهـا الخطـة يـأتي تطويـر قطـاع التعديـن والصناعـات الاسـتخراجية وتوفـير التمويـل المسـتدام لـه؛ وإطـلاق الأبحـاث والابتـكارات حـول معالجـة المخلفـات وتَعَـرُّف البدائـل المتاحـة للمعـادن المسـتخدمة في الوقـت الحـاضر؛ ورسـم خريطـة حـول إمكانيـات الإمـداد لهـذه المعـادن الحرجـة مـن داخـل القـارة الأوربيـة؛ وتطويـر الخـبرات والمهـارات في قطاعـات التعديـن والاسـتخراج والمعالجـة؛ وتوظيـف تقنيـات

٣ـ للمزيد حول التحالف؛ يمكن الرجوع إلى الرابط الآتي: https://erma.eu

الاستشعار عن بعد، ومراقبة الأرض للكشف عن الموارد من المعادن واستخراجها مع مراعاة الجوانب البيئية؛ وخلْق شراكات إستراتيجية دَوْلية لتأمين مصادر توريد متنوعة ومستدامة لهذه المعادن. واقترحت الخطة البدْء بالشراكة مع كندا والدول الراغبة في القارة الأفريقية والدول المجاورة للاتحاد الأوربي.

ثانيًا: مدى تنوع مصادر التوريد لدولة الكويت

بعد تبيان سعي الدول نحو تنويع مصادر التوريد لديها في ظل الأزمات وعدم الاستقرار الذي يشهده العالم، وأهمية التنويع من ناحية الاستقرار الاقتصادي ومنع التقلبات؛ يكون من الأجدى تناول الشأن الكويتي من حيثُ توضيحُ الخطوات التي اتّخذتها الكويت لتنويع مصادر توريدها، وماهية المقترحات والتوصيات المطلوبة لضمان أمْن التوريد لدولة الكويت. ورغم أن السلطات الكويتية اتخذت خطوات جدية لتقليل مخاطر انقطاع سلع أساسية غذائية أو دوائية؛ يظهر من هذه الخطوات أنها ردّات فعل لأزمة كوفيد-١٩ أو للحرب الروسية الأوكرانية، ولكنها ليست منهجية أو إستراتيجية. فالخطوات المتخذة ليست منهجية؛ لأنها لا تقوم على إحصائيات تبيِّن بالفعل المنتجات التي تستوردها الكويت وذات الخطورة؛ كذلك ليست إستراتيجية لأنها لا تتطرق إلى معالجة المشكلات الهيكلية المتعلقة بتيسير التبادل التجاري، أو توطين بعض الصناعات أو المراحل الإنتاجية، أو توفير المناطق التخزينية، أو تحدد مصادر توريد جديدة تُبْنى شراكاتٌ اقتصادية معها، أو البحث عن بدائل لهذه المنتجات ذات الخطورة.

لهذا؛ سيتناول هذا الجزء: (أ) تحديد الواردات الكويتية ذات المخاطر في توريدها، وهي الواردات التي تعاني تركُّزَ مصادرِ توريدها بما قد يحمل معه مخاطرَ انقطاع التوريد وعدم استدامتها، ويزداد الأمر تعقيدًا أوقات الأزمات. (ب) تحليل أداء الواردات الكويتية ذات المخاطر بعد عام ٢٠١٩.

(أ) تحديد الواردات الكويتية ذات المخاطر في توريدها

لقد مكّنت قاعدة التّجارة في القيم المضافة (Trade in Value Added – TiVA) الصّادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كثيرًا من الدول من تَعَرُّفِ المدخلات الأجنبية للصناعات المحلية. ومن خلال هذه القاعدة، يمكن تَعَرُّفُ الصناعات ذات الاعتماد الكبير على الخارج. ولكنْ يعيب هذه القاعدةَ الشموليةُ في التحليل وعدمُ التطرق إلى تفاصيل المنتجات الأجنبية المستخدمة، وقد يؤدي تعطل التوريد في منتج واحد إلى إرباك أنشطة اقتصادية عدة داخل الدولة، كما شوهد في تعطل العديد من الصناعات: من تصنيع السيارات إلى الأجهزة الطبية؛ بسبب نقص العرض العالمي من أشباه الموصلات (Vakil & Linton, 2021).

لذا؛ سيتَّبع هذا الجزء من التقرير المنهجيةَ الّتي سلكها الباحث (Jiang, 2020) وحَدَّثها في دراسته حول واردات كندا ذات الهشاشة في التوريد (Jiang, 2021). وتتعرَّف هذه المنهجيةُ المنتجاتِ ذات المخاطر في التوريد؛ من خلال دراسة بيانات الاستيراد لكل سلعة وحساب التركز لكل منها، ثم حساب العرض المحلي لكل سلعة ذات تركز، ثم تصنيف

هـذه السـلع ذات الخطـورة إلى رأسـمالية أو وسـيطة أو نهائيـة، وأخـيرًا إمكانيـة الاعتـماد عـلى موردين بدائـل للـدول الحاليـة التـي تـورّد للكويـت[٤].

(١) السلع الأجنبية ذات التركز من حيثُ مصادرُ الاستيراد

لتحديـد هـذه السـلع؛ لُجِـئَ إلى واردات دولـة الكويـت بحَسَـب البنـد الجمركـي الفرعـي (HS 6 Digits)[٥]، والتـي بينـت أن الكويـت اسـتوردت ٤٥٩٣ سـلعة بحَسَـب البنـد الجمركـي الفرعـي خـلال عـام ٢٠١٩ بقيمـة ٣٣,٥٣ مليـار دولار، ثـم انخفضـت هـذه السـلع إلى ٤٥٥٩ سـلعة خـلال عـام ٢٠٢٠ بقيمـة ٢٧,٧٤ مليـار دولار، ثـم تعافـت هـذه الـواردات خـلال عـام ٢٠٢١ لتسـتورد الكويـت ٤٥٦٨ سـلعة بقيمـة ٣١,٩ مليـار دولار. ومـع أن الاسـتيراد خـلال عامـي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ نتيجـة الظـروف المصاحبـة لجائحـة كوفيـد-١٩ شـهد تغـيرات عـدة، بحيـث زاد الطلـب عـلى سـلع مثـل الأدويـة والمُعَـدّات الطبيـة والأجهـزة التـي تسـاعد عـلى لـزوم المنـزل (Home Nesting Products)؛ فـإنّ هـذه التغـيرات تحتـاج إلى فـترة أطـول تـتراوح مـا بـين ٤-٥ سـنوات لقيـاس مـدى اسـتمراريتها (OECD, 2022). لـذا سـيُعْتَمَد عـلى قيـاس التركـز للسـلع التـي

٤ ـ مـن البدهـي أن التنويـع مـن مـورد لآخـر لـه تكاليـف ينبغـي أن تؤخـذ بالحسـبان، ولكـن التقريـر يفـترض أن هـذه التكاليـف الإضافيـة لا يكـون لهـا وزن خـلال الأزمـات العالميـة؛ لأن المسـتهلك للـواردات الضروريـة يسـعى حينئـذ إلى الحصـول عـلى هـذه السـلع والمنتجـات لديمومـة النشـاط الاقتصـادي بـل الحيـاة أحيانًـا، بـصرف النظـر عـن التكاليـف، وخاصـة في دول ذات قـوة شرائيـة مرتفعـة مثـل دول مجلـس التعـاون.

٥ ـ تتمثـل الميـزة في اسـتخدام البنـد الجمركـي الفرعـي (Digits 6 HS code) في أن المسـميات للسـلع حتـى البنـد الجمركـي الفرعـي موحـدة في كل دول العـالم؛ ممـا يجعلهـا توفّـر مسـتوى مقبـولًا مـن التفصيـل للسـلع مـع إمكانيـة المقارنـة عالميًـا. ومـع ذلـك، قـد تـؤدي اختلافـات التسـجيل مـن قبـل السـلطات الجمركيـة في الـدول إلى اختلافـات في الواقـع؛ بحيـث قـد تسـجل دولـة عنـد اسـتيرادها منتجًـا مـا عـلى بنـد جمركـي فرعـي معـين، وفي المقابـل تسـجله الدولـة المـوّردة عـلى بنـد جمركـي فرعـي آخـر.

استوردتها الكويت خلال عام ٢٠١٩، والتي من المفترض أنها تمثل الوضع الطبيعي قبل الجائحة وبعد عودة الحياة إلى طبيعتها عقب انحسار الجائحة ونجاح حملة التطعيم بنهاية عام ٢٠٢١.

ولتعدُّد السلع التي تستوردها الكويت، كما هو مشار إليه سلفًا، وحيث إنّ كثيرًا منها ذو قيم محدودة وغير مؤثرة؛ اختيرت عينة وهي أكبر ١٠٠٠ سلعة استوردتها الكويت عام ٢٠١٩ لقياس التركز الخاص بكل سلعة على حدة، علمًا بأن هذه الألف سلعة مثّلت ٦ , ٩١٪ من إجمالي واردات الكويت عام ٢٠١٩، وبلغت ٩ , ٨٥٪ من إجمالي الواردات عام ٢٠٢١. ولقياس التركز؛ استُخْدِمَ مقياس Herfindhal-Hirshman، وَفْق المعادلة الآتية: $HHI = \sum_{i=1}^{N} (MS_i)^2$ إذ تعبّر (MS) عن نصيب كل دولة (i) من إجمالي واردات الكويت من سلعة معينة من جميع الدول التي تورِّد للكويت هذه السلعة، وعدد هذه الدول (N)؛ ومن ثَمَّ فالمقياس هو حاصل جمع تربيع نصيب كل دولة تورِّد للكويت السلعة. وبحَسَب الدراسات الاقتصادية؛ فإن المقياس عندما يتراوح ما بين (٠-١٥ , ٠) يكون تركّز الموردين للكويت منخفضًا؛ ويكون ثمة تنويعٌ كبير في توريد هذه السلعة، وبالتبعية تنخفض معها الخطورة. وإذا تراوح المقياس ما بين (١٥ , ٠-٢٥ , ٠)، يكون توريد السلعة متوسطَ التركز والتنويع. أمّا إذا زاد المقياس على ٢٥ , ٠، فيكون التركزُ مرتفعًا والتنويعُ منخفضًا.

ومن دراسة الألف سلعة التي استوردتها الكويت عام ٢٠١٩ ومثّلت الغالبيةَ العظمى من وارداتها؛ وجد أن هناك ٥٣٩ سلعةً يزيد تركز الاستيراد لها على

٢٥ , ٠؛ ومن ثَمَّ تعتمد الكويت في استيرادها على عدد محدود من الموردين؛ وهو ما يجعل مخاطرَ التوريد معهم مرتفعةً، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

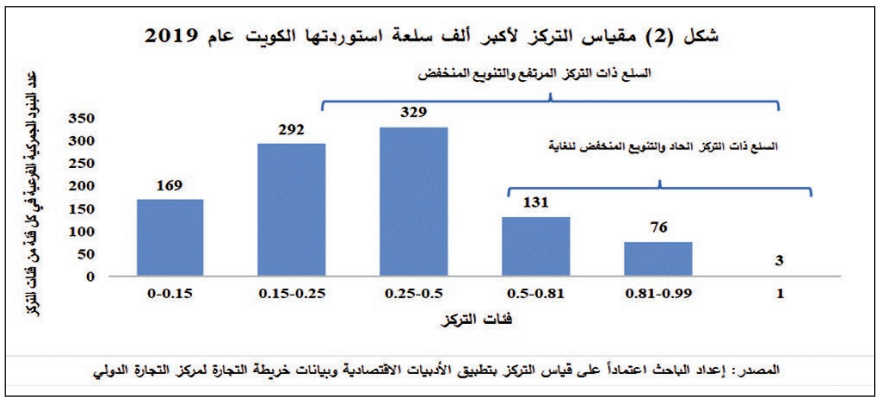

ومن الشكل يتضح أن ثمة ٥٣٩ سلعةً تعتمد الكويت على عدد محدود من الدول في استيرادها، ومنها ١٣١ سلعة في فئة التركز (٥ , ٠-٨١ , ٠)؛ أي: يوجد مورّدون قلة يسيطرون على واردات السوق الكويتية، كذلك هناك ٧٩ سلعةً في فئة التركز (٨١ , ٠-١)؛ وهو ما يعني أن الكويت تعتمد في استيراد ٧٩ سلعةً على مورد واحد أو مورد مهيمن يغطي الغالبية العظمى من الواردات، فعندما يكون هناك مورد يستحوذ على ٩٠٪ من واردات الكويت من سلعة معينة، يكون مقياس التركز (HHI) لا يقل عن ٨١ , ٠.

(٢) السلع الأجنبية ذات العرض المحلي المحدود

السلع ذاتُ التركز العالي والتنويع المنخفض، والتي حُدِّدَتْ سَلَفًا، سَيُقاسُ الإنتاج المحلي الكويتي منها؛ فإذا كانت هناك قوة إنتاجية محلية، لا يكون تركز

الواردات من سلعة ما ذا أهمية، إذ مع حدوث أزمة ما في استيراد هذه السلعة، يُلْجَأُ إلى الإنتاج المحلي ويُسْتَعانُ به. وفي ظل صعوبة الحصول على بيانات الإنتاج المحلي بحَسَب البند الجمركي الفرعي (HS Code 6 Digits)، يمكن الاستعاضة عن ذلك ببيانات الصادرات الكويتية. وحين تكون (الصادرات من سلعة ما/ الواردات من هذه السلعة <1)؛ فإن الطاقة الإنتاجية ليست كافيةً لتغطية تحديات التوريد العالمية، والعكس صحيح. وبعد إجراء تلك الحسابات، ستُحْذَفُ ١١ سلعةً تفوق الصادرات الكويتيةُ منها الواردات؛ ومن ثَمَّ ستكون السلع المتبقية ٥٢٨ سلعةً.

(٣) السلع الوسيطة والرأسمالية

في هذا الجزء ستُصَنَّفُ السلع ذات التركز المرتفع والتنويع المنخفض المتبقية بحَسَب القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه. ومن الشكل المقابل؛ يتَّضح أن هذه السلع يندرج معظمُها تحت قطاع المعادن والمواد التعدينية وقطاع السلع الزراعية والغذاء، ثم قطاع الماكينات والآلات وقطاع الإلكترونيات.

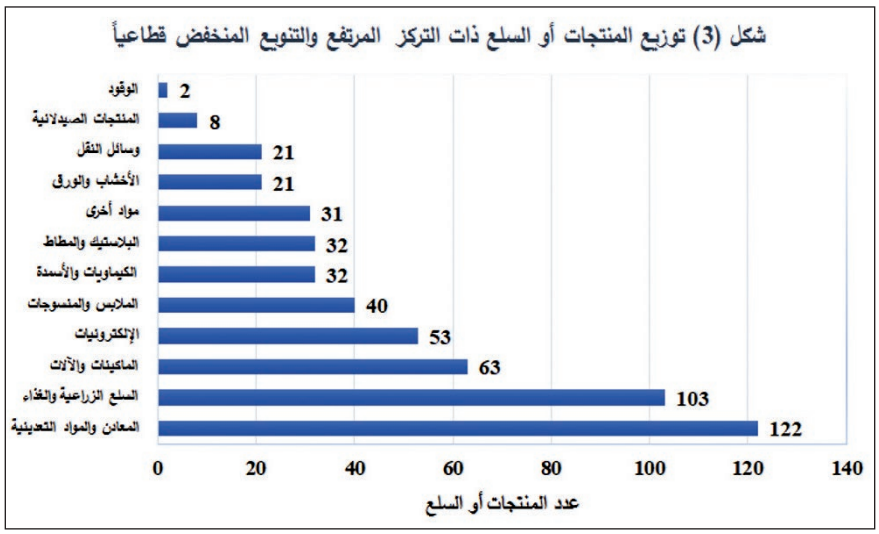

وعند المطابقة بين البنود الجمركية للسلع ذات التركز وبين التّصْنيف الاقتصادي الموسع (BEC)؛ تكشف المطابقة أن هناك ١٩١ من هذه السلع تُستخدَم للاستهلاك النهائي، والباقي سلع تُستخدَم في الاستهلاك الوسيط أو التكوين الرأسمالي. ولعل ما يُسْتَهْلَكُ مدخلًا وسيطًا أو للتكوين الرأسمالي أشدُّ ضررًا في حالة حدوث إرباك في توريده؛ إذ يمتد الأثر إلى العديد من القطاعات الاقتصادية والأنشطة التي تعتمد على هذه السلع كمدخلات.

(٤) السلع ذات بدائل التوريد عالميًا

في هذا الجزء سيُخْتَبَرُ أيّ من السلع ذات التركز، المحددة سلفًا – وتحديدًا ما يُستخدَم منها للاستهلاك الوسيط أو التكوين الرأسمالي – لها

عدد محدود من الموردين عالميًّا، وأيها لها بدائلُ متعددة، إذ من المفترض أن السلعة التي يتركز الاستيراد الكويتي منها على عدد محدود، ولكن في الواقع هناك دول عدة يمكنها توريدها للكويت، تكون هذه السلعة أقل خطرًا مما لو كان الموردون لها عالميًّا بالأساس قليلين، وهو ما يجعل الأمر أكثر صعوبة للمستوردين في الكويت عند الانتقال لمورد آخر عند حدوث أزمات في الاستيراد بسبب حظر تصدير في الدول الأخرى، أو بسبب عقبات لوجستية.

وعند إجراء الاختبار، تبين أنه من بين ٣٣٧ سلعة وسيطة أو للتكوين الرأسمالي، ويتركز فيها الاستيراد الكويتي، يوجد ٥٤ سلعةً يتركز تصديرها في عدد محدود من الدول حول العالم؛ ومن ثَمَّ ينبغي أن تكون هذه الأربع والخمسون سلعةً نصب أعين صانعي السياسة الاقتصادية في الكويت، لأنه مع حدوث أزمات لوجستية أو تبدل للقرارات السياسية في الدول المصدرة لهذه السلع إلى الكويت، ستكون هناك تداعيات سلبية على الأنشطة الاقتصادية في الكويت، وخاصةً أنه من الصعب الانتقال من مورّد حالي للكويت إلى مورد آخر.

ولقد استوردت الكويت من هذه السلع ١,٢٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩، ثم انخفضت واردات الكويت منها خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٠٪، ثم تعافت الواردات خلال عام ٢٠٢١ لتسجّل ١,١٩ مليار دولار، وتتركّز واردات الكويت في هذه الفئة في قطاع المعادن والمواد التعدينية (١٨ سلعةً)، ثم قطاع الإلكترونيات (٧ سلع)، والماكينات والآلات (٥ سلع)، والسلع الزراعية والغذاء (٤ سلع)، والكيماويات والأسمدة (٤ سلع)،

والأخشاب والورق (٤ سلع)، والملابس والمنسوجات (٤ سلع)، ووسائل النقل (٤ سلع).

ومن الجدير بالذكر أنّ بعضَ هذه السلع ذو أهمية قصوى للاقتصاد الكويتي، ومع ذلك تتركز الواردات الكويتية فيها، على سبيل المثال؛ سلعة مواسير تبطين وأنابيب ومواسير حفر من الأنواع المستعملة في التنقيب عن الزيت أو الغاز من صلب مقاوم للصدأ (البند الجمركي الفرعي ٧٣٠٤٢٤). فرغم أن هذه المواسير تُستعمل في الصناعة النِّفْطية، تستحوذ دولة اليابان وحْدَها على نسبة ٩٢٪ من واردات الكويت من هذه السلعة عام ٢٠١٩، ثم زادت نسبة الاستحواذ لتصل إلى ٩٨,٦٪ خلال عام ٢٠٢١. والأمر نفسُه ينصرف إلى الأنابيب من الأنواع المستعملة في خطوط نقل الزيت (البترول) والغاز ملحومة من صلب مقاوم للصدأ (البند الجمركي الفرعي ٧٣٠٦١١)، والتي استحوذت الصين على ٩٠,٧٪ من واردات الكويت منها عام ٢٠١٩. كذلك مواسير تبطين وأنابيب من الأنواع المستعملة في الحفر لاستخراج النفط أو الغاز باستثناء الملحومة من صلب مقاوم للصدأ (البند ٧٣٠٦٢٩)، والتي استحوذت كوريا الجنوبية على ٩٥,٦٪ من واردات الكويت منها عام ٢٠١٩، واستحوذت الولايات المتحدة على ٩٣٪ من واردات الكويت منها عام ٢٠٢١.

من مراحل التحليل الأربع السّالفة؛ يتَّضح أن ثمة ٥٢٨ سلعةً يتركز الاستيراد الكويتي منها حول عدد محدود من الدول؛ ومن ثَمَّ فهذه السلع تحتاج إلى مراقبة من قبل السلطات الكويتية، وأن تكون هناك تدخلات

لتنويع مصادر التوريد لهذه السلع. وبحَسَب التحليل، تتدرج الخطورة في توريد هذه المنتجات أو السلع إلى الكويت كالآتي:

أولًا: السلع الوسيطة أو الرأسمالية ذات التركز الكويتي والدَّوْلي؛ والتي تُسْتَخْدَمُ مدخلاتٍ لأنشطة اقتصادية في الكويت، وفي الوقت عينه يهيمن على توريدها عدد محدود من الدول للكويت أو عالميًّا، وهذه السلع يبلغ عددها ٥٤ سلعةً. ولأهمية هذه السلع؛ أُفْرِدَ جدول تفصيلي في الملحق لهذه المنتجات يبيّن ماهية هذه السلع والواردات الكويتية منها خلال الأعوام من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، والمورّدين الرئيسين للكويت والمورّدين المُهَيْمنين عالميًّا [جدول (١)].

ثانيًا: السلع الوسيطة أو الرأسمالية ذات التركز الكويتي؛ والتي تستوردها الكويت ويتركز الاستيراد على عدد محدود من الدول، ولكنْ هناك مصادرُ عدة لتوريد هذه السلع عالميًّا، وتندرج ٢٨٣ سلعة تحت هذه الفئة، ويوضح الجدول (٢) في الملحق البنود الجمركية الفرعية لهذه السلع.

ثالثًا: السلع الاستهلاكية ذات التركز الكويتي؛ والتي يتركز التوريد الكويتي منها وتُسْتخدَم في الاستهلاك النهائي، وتأتي ١٩١ سلعة من ضمن هذه الفئة، ويوضح الجدول (٣) في الملحق البنود الجمركية الفرعية لهذه السلع.

(ب) تحليل أداء الواردات الكويتية ذات المخاطر بعد عام ٢٠١٩

كما وُضِّحَ سلفًا، انخفضت الواردات الكويتية خلال عام ٢٠٢٠ بفعل التداعيات المصاحبة لجائحة كوفيد-١٩، ثم تعافت خلال عام ٢٠٢١،

ولكن ظلت عند مستويات أقل من المستوى المحقق في عام ٢٠١٩. وعند تحليل واردات الكويت من السلع ذات التركز، المُحدّدة سلفًا؛ يتّضح أن الانخفاض في إجمالي واردات الكويت من هذه السلع كان بوتيرة أعلى من الانخفاض في الواردات الكويتية ككل؛ وهذا يدعم افتراض أن السلع الكويتية المستوردة وذات التركز تكون الأكثر حساسية في أوقات الأزمات، وخاصة السلع الوسيطة أو الرأسمالية، ويوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول (٤)
تطور الواردات الكويتية الكلية
والواردات ذات التركز خلال الفترة من ٢٠١٩ ـ ٢٠٢١ (مليون دولار)

نوعية الواردات	الواردات عام ٢٠١٩	الواردات عام ٢٠٢٠	الواردات عام ٢٠٢١	النمو ما بين ٢٠٢٠ و٢٠١٩	النمو ما بين ٢٠٢١ و٢٠١٩
السلع الوسيطة أو الرأسمالية ذات التركز الكويتي والدَّوْلي	١,٢٢٢	١,٠٩٧	١,١٨٦	٪١٠-	٪٣-
السلع الوسيطة أو الرأسمالية ذات التركز الكويتي	٧,٣٨٠	٥,٤٦٠	٦,١٣٧	٪٢٦-	٪١٧-
السلع الاستهلاكية ذات التركز الكويتي	٩,٠٠١	٧,٧٦٩	٩,٢٨٣	٪١٤-	٪٣
إجمالي السلع ذات التركز	١٧,٦٠٣	١٤,٣٢٥	١٦,٦٠٦	٪١٩-	٪٦-
إجمالي الواردات	٣٣,٥٣١	٢٧,٧٣٥	٣١,٨٨٨	٪١٧-	٪٥-

المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على قياس التركز بتطبيق الأدبيات الاقتصادية وبيانات خريطة التجارة لمركز التجارة الدَّوْلي

من ناحية أخرى، حُلِّلَت السلع ذات التركز خلال عام ٢٠١٩ الَّتي تبدَّل تركّزها إلى التنويع في ظلِّ ما اتَّخذته السلطاتُ الكويتية من إجراءات وخطوات لتنويع مصادر التوريد في أثناء الجائحة وعقبها، وكذلك في ظل ما مثَّله انقطاع الإمدادات من بعض السلع من إنذار إلى المستوردين من القطاعين العام والخاص، ودفعهم نحو تنويع مصادر التوريد. ومن خلال التحليل؛ اتَّضح أن ثمة ٨٨ سلعةً، من بين السلع ذات التركز (البالغة ٥٢٨ سلعة)، نجحت دولة الكويت في تنويع مصادر التوريد لها، بحيث قلَّ مقياس التركز لهذه الثماني والثمانين سلعةً عن ٠,٢٥. ومن الجدير بالذكر أن هذه السلع التي نُوِّعَتْ قد وُضِّحَتْ في الجداول المرفقة في الملاحق.

ثالثًا: المبادرات الحكومية المطلوبة للتنويع

في ضوء ما أوضحه الجزء الأول حول أهمية التنويع وسعي الدول جميعًا إلى تنويع مصادر توريدها قدر المستطاع؛ منعةً وتحوطًا من أزمات يشهدها العالم واحدة تلو أخرى منذ عام ٢٠١٩، وإذْ بيّن الجزء الثاني أن ثمة ٥٢٨ سلعة تتركز واردات الكويت منها حول مورد واحد أو قلة من الموردين، وتمثل هذه المنتجات أو السلع ما يزيد على نصف واردات الكويت خلال عام ٢٠٢١؛ لذا ينبغي إيلاء الاهتمام الكافي بتنويع مصادر التوريد ومعالجة التحديات التي تواجه الموردين في الكويت لتحقيق التنويع.

وإذْ رسم الجزء الأول الطرق الممكنة للتنويع، والتي تتمثل في: ١) تنويع مصادر الاستيراد؛ ٢) توطين بعض الأنشطة الإنتاجية محليًّا؛ ٣) زيادة المخزون؛ ٤) تيسير التبادل التجاري؛ ٥) البحث في إمكانية الإحلال بين المدخلات؛ ٦) المشاركة بفعالية في حَكَومة التجارة الدَّوْلية، لذا سيتناول هذا الجزء من التقرير الواقع الكويتي والمبادرات المطلوبة تحت كل طريق مُفْضٍ إلى التنويع.

أ. تنويع مصادر الاستيراد

لعل التقرير الحالي هو أولى المبادرات والأبحاث التي تبين بالإحصائيات ماهية المنتجات التي تتركز فيها الواردات الكويتية، ويمكن من خلاله

البحث في بدائل التوريد وإعداد الدراسات والمعلومات وتقديمها للمستوردين من القطاعين العام والخاص؛ لأن غياب المعلومات قد يكون إحدى العوائق الأساسية أمام المستوردين لتنويع مصادرهم في التوريد. ومن خلال الإحصائيات المقدمة آنفًا، يمكن القول: إنّ ثمّةَ دولًا مثل جمهورية فيتنام تمثل بديلًا يمكن دراسته لتنويع واردات الكويت بعيدًا عن الارتهان لجمهورية الصين. كذلك تحتاج الكويت إلى بناء علاقات أقوى مع الدول الأفريقية الغنية بالمعادن والمدخلات النادرة مثل غينيا.

ب. توطين بعض الأنشطة محليًا

تعاني الكويت نقصًا في العديد من الصناعات التي ينبغي توطينها؛ مما يحقق الأمن السلعي للكويت في ظل التقلبات العالمية. فعلى سبيل المثال، هناك مصنع وحيد للأدوية والمستلزمات الطبية في الكويت يغطي ما لا يزيد على ١٥٪ من احتياجات البلاد الدوائية مقابل ٤٠ مصنعًا في المملكة العربية السعودية و٢٤ مصنعًا في دولة الإمارات. ومن التحليل في الجزء الثاني من التقرير تبيَّن أن واردات الكويت من بعض المنتجات الطبية مثل فيتامين (C) ومشتقاته (البند الجمركي الفرعي ٢٩٣٦٢٧) والأدوية التي تحتوي على الأنسولين (البند الجمركي ٣٠٠٤٣١) تعاني تركزًا في التوريد؛ يعرض الكويت لمخاطر توريد بسبب عقبات لوجستية أو تقلبات في القرارات السياسية. وعليه يمكن إعادة النظر في إحلال الواردات بأنشطة صناعية محلية، وهذا يتطلب معه تذليل المعوقات التي

تعترض القطاع الصناعي بالأساس، وعلى رأس هذه المعوقات يأتي توافر القسائم الصناعية اللازمة لهذه الصناعات المراد توطينها.

ويمكن القول: إن العقبة ليست في توافر القسائم أو المناطق الصناعية، ولكن في تأهيل البنية التحتية لهذه القسائم والمناطق الصناعية وإنجازها وتسليمها لمستحقيها. فبحَسَب تصريحات منشورة في ١٥ يناير من عام ٢٠٢٣ لمعالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة السيد مازن سعد الناهض؛ فإن الهيئة العامة للصناعة تُنْشئ حاليًّا البنيةَ التحتية لمنطقة الشدادية الصناعية، والمتوقع الانتهاء من إنجازها في نهاية عام ٢٠٢٣، كما تُخطِّط وتُصمِّم عددًا من المناطق والقطع في المناطق الصناعية، منها القطعة ٤ في منطقة صبحان الصناعية، والمواقع ١ و٢ وB١٨ في منطقة ميناء عبد الله، وكذلك سوق الصفارين في منطقة المرقاب. وأضاف الوزير: إنّ الهيئة تسعى كذلك إلى التجهيز لإطلاق مناطق ومدن صناعية جديدة؛ منها: مدينة النعايم الصناعية (٦ كم٢)، ومدينة الشقايا الصناعية (٥٠ كم٢)، ومنطقة الشقايا لإعادة التدوير (٢ كم)، والمجمع الصناعي التكنولوجي، وإنشاء المدينة الصناعية الطبية في منطقة الشدادية الصناعية، إلى جانب اتفاقية التعاون المشترك بين مؤسسة البترول الكويتية والهيئة العامة للصناعة.

ورغم هذه الخطط الطموحة للهيئة، والتي في حال اكتمالها ستلبي الطلبات الحالية والمستقبلية للمشروعات الصناعية الحكومية أو الخاصة، رغم ذلك

تعاني جميع هذه الخطط بطئًا لافتًا في إنجازها؛ فعلى سبيل المثال، ينص التقرير السنوي للهيئة العامة للصناعة لعام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ على أن الهيئة بتاريخ ١٠/ ٦/ ٢٠١٣ وقّعت عقدًا مع المقاول لتنفيذ مشروع منطقة الشدادية الصناعية، وحتى عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ ارتفعت نسبة الإنجاز في المشروع إلى ٣٧,٥٪ مقارنة بنسبة ٢٠,٨٢ في العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩. ثم صدر التقرير السنوي للهيئة لعام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، والذي نص على أن نسبة الإنجاز في المشروع بلغت ٢٤,٧٧٪ فقط خلال عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، ولم تجاوز هذه النسبة حتى يومنا هذا. وهذا يشير إلى نتيجتين: أولاهما أنّ ثمة تضاربًا حول نسبة الإنجاز في مشروع الشدادية، وثانيتهما أن الإنجاز في المشروع لم يجاوز ٢٥٪ من المستهدف رغم مرور عشر سنوات على توقيع العقد مع المقاول.

لهذا تحتاج دولة الكويت، في سبيلها إلى التنويع، إلى أن تعالج معوقات القطاع الصناعي، وأهم هذه المعوقات هو تأهيل وإتاحة القسائم الصناعية، كذلك ينبغي عدم إيكال العديد من المهام إلى الهيئة العامة للصناعة حتى تتفرغ لتنمية القطاع الصناعي؛ إذ يُناط بالهيئة العديد من المهام الّتي ليست من صميم القطاع الصناعي، مثل أنشطة تخزين الدراكيل والصلبوخ، وينبغي في الوقت نفسه أن يُفك التشابك بين الهيئات المتعددة التي تراقب القطاعَ الصناعي، وأن يُعزّز التطبيق الفعلي للمادة (٢٩) من القانون رقْم ٥٦ لسنة ١٩٩٦ في شأن إصدار قانون الصناعة، والمعدل بالقانون رقْم ٢٢ لسنة ٢٠٠٩، وهذه المادة تنص على أن تختص الهيئة العامة للصناعة بكل ما يتعلق بتنمية القطاع الصناعي وتطويره.

ج. زيادة المخزون

يأتي التحكم في المخزون أحدَ الخِيارات لتفادي أية أزمة في توريد السلع أو المنتجات التي تشهد تركزًا، ولكن التحكم في المخزون يتطلب الإدارة الجيدة فضلًا عن تكاليف إضافية. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى عدم توافر المناطق التخزينية في دولة الكويت على غرار القسائم الصناعية المشار إليها سلفًا؛ مما دفع أصحاب العمل إلى اللجوء إلى السراديب الخاصة في العمارات السكنية في مناطق السكن الاستثماري، بل والزحف في بعض الأحيان إلى التخزين في أماكن السكن الخاص، وهو ما لا يمكّن الأجهزةَ المعنية من رصد المخزون السلعي للدولة على وجه الدقة، وبالتبعية تحديد التحركات المطلوبة لتأمين ذاك المخزون.

ورغم أن مجلس الوزراء خصص عن طريق وزارة المالية ٧ أراض في مختلف محافظات الكويت كمناطق إقامة مستودعات ومخازن مجهزة لعمليات التخزين، وأسند المجلس هذه الأراضي إلى لجنة التعديات على أملاك الدولة؛ رغم ذلك حُلت اللجنة، وآلت الأراضي إلى البلدية، ومنذ تلك الفترة لم يُسمع عن آخر تطورات المناطق التخزينية؛ ومن ثَمَّ فإن قضية المناطق التخزينية تحتاج إلى وقفة جادة ومتعجلة.

د. تيسير التبادل التجاري

في نوفمبر من عام ٢٠١٤، نشرت غرفة تجارة وصناعة الكويت دراسة: «نحو تعزيز التيسير التجاري في الكويت»، وهي دراسة طرحت الغرفة فكرتها، وموّلَتْها ونشرَتْها. أما الدراسةُ نفسها، فقد أعدتها وحدة المعلومات

في مجلـة الإيكونومسـت (The Economist Intelligence Unit)، وكانـت النتيجـة الأهـم التـي انتهـت إليهـا وحـدة المعلومـات في دراسـتها هـي الآتيـة: «إنّ تحسّـن أداء مكونـات التيسـير التجـاري في دولـة الكويـت مـن مسـتواه الحـالي إلى مسـتوى الأداء المماثـل في دول مجلـس التعـاون سـيؤدي إلى زيـادة التدفـق التجـاري إلى دولـة الكويـت بنسـبة ٤٠٪، وإلى انخفـاض تكاليـف المسـتوردات بنسـبة ١٥٪. وإذا وصـل هـذا التحسـن إلى مسـتوى أداء التيسـير التجـاري في ماليزيـا فسـيزيد التدفـق التجـاري إلى دولـة الكويـت بنسـبة ٤٥٪، وسـتنخفض تكاليـف هـذا التدفـق بنسـبة ١٩٪. أمـا إذا ارتفـع أداء مـؤشر التيسـير التجـاري في دولـة الكويـت إلى مسـتوى مثيلـه في سـنغافورة، فـإن التدفـق التجـاري إلى الكويـت سـيزيد بنسـبة ١١٢٪ وسـتنخفض تكاليـف هـذا التدفـق بنسـبة ٣٠٪».

هـذه النتائـج، الّتـي تتوافـق مـع الدّراسـات الدَّوْليـة التـي تبـين أهميـة التيسـير التجـاري في زيـادة التدفقـات وتقليـل التكاليـف، تشـير ضمنيـاً إلى الفائـدة التي يمكـن للتيسـير التجـاري أن يقدمهـا في تنويـع مصـادر الـواردات وتقليـل مخاطرهـا؛ فالتيسـير مـع تخفضيـه لتكاليـف الاسـتيراد يسـاعد الموردين عـلى تحمـل تكاليـف التنويـع وزيـادة التدفقـات مـن جهـات عـدة. ورغـم هـذه الأهميـة التـي بيّنتهـا الدراسـة السّـالفة، يبـدو أن مـا أوصـت بـه الدراسـة لم يلـق آذانًـا صاغيـة لـدى صنـاع السياسـة الاقتصاديـة الكويتيـة؛ إذ جـاء ترتيـب الكويـت مخيبًـا للآمـال في مقيـاس أداء موانـئ الحاويـات عـلى مسـتوى العـالم لعـام ٢٠٢١، والـذي يصـدر عـن البنـك الـدَّوْلي ووكالـة سـتاندرد آنـد بـورز العالميـة (The Container Port PERFORMANCE INDEX 2021).

ففي حين تزّينت المراكز الثمانية الأولى والأعلى في المقياس بموانئ الملك عبد الله في المملكة العربية السُّعودية، وصلالة في سلطنة عمان، وميناء حمد في دولة قطر، وميناء خليفة في دولة الإمارات، وجُدَّة في المملكة السُّعودية، في المقابل تذيل ميناء الشويخ آخر القائمة إذ احتل المركز ١٧٩ بحَسَب المنهج الإحصائي، والمركز ١٨٩ بحَسَب المنهج الإداري، وبالمثل جاء ميناء الشعيبة في المركزين ١٧٧ و١٨٥ بحَسَب المنهجين على الترتيب.

وهذه النتائج المخيبة للآمال لأداء الموانئ الكويتية أو التيسير التجاري في الكويت بوجه عام تحتاج إلى سرعة تفعيل التوصيات التي تضمَّنَتْها دراسة الغرفة ووحدة المعلومات في مجلة الإيكونومست (The Economist Intelligence Unit)، ولعل تنمية التيسير التجاري في الكويت لن تخدم التنويع فحسب بل أيضًا تلبي التزامات الكويت تجاه منظمة التجارة العالمية؛ إذ صدقت الكويت على اتفاقية التيسير التجاري في ٢٥ أبريل ٢٠١٨، وحققت الكويت فقط ٢,٥٩٪ من الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية حتى فبراير ٢٠٢٣[٦].

هـ. البحث في إمكانية الإحلال بين المدخلات

رغم أن البحث في إمكانية الإحلال بين المدخلات ينبع بالأساس من المبادرات والابتكارات التي تقوم بها الشركات، ولكن نظرًا لتشعب المنافع

٦ ـ يمكن الاطّلاع على الملف الكامل لدولة الكويت بخصوص الاتفاقية على الرابط الآتي:
https://www.tfadatabase.org/en/members/kuwait.

وثمار البحث العلمي وإخفاق قوى السوق في تلبية كامل الاحتياجات الفعلية للاقتصاد؛ تؤيد النظريات الاقتصادية وتحث الدول دائمًا على القيام بالأبحاث والابتكارات العامة التي تساعد الاقتصاد المحلي، ومن هذه الأبحاث ما يتناول الإحلال بين المدخلات والقيام بتجارب حول استخدام مدخلات بديلة.

رغم ذلك، وعند النظر إلى تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٩؛ يتّضح أن دولة الكويت لا تولي الاهتمام المناسب بأنشطة البحث والتطوير؛ إذ تحتل المرتبة ٨٥ من بين ١٤١ دولة رصدها التقرير في مقياس البحث والتطوير، ومن المؤشرات الفرعية لهذا المقياس يأتي إنفاق الدولة على أنشطة البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت هذه النسبة في الكويت ٠,١٪، وجاءت معها الكويت في المرتبة ١١٧ على مستوى العالم. في المقابل، تنفق المملكة العربية السعودية ٠,٨٪ من إنتاجها المحلي الإجمالي على أنشطة البحث، وتأتي بذلك في المرتبة ٤٣ على مستوى الدول. وإجمالًا، تتقدم المملكة على الكويت بأربع وأربعين درجة في مقياس البحث والتطوير.

لذا يتطلب التنويع أن تُولي الكويت اهتمامًا وإنفاقًا على الأبحاث المتعلقة بالإحلال محل الواردات، ويمكن أن تكون الصناعة النفطية رائدة في قيادة مثل هذه الأبحاث، وخاصةً أن ثمّة سلعًا تستخدمها هذه الصناعة وتعاني تركّزًا في مصادر توريدها إلى الكويت، كما وُضِّحَ في الجزء ثانيًا.

و- المشاركة بفعالية في حكومة التجارة الدَّوْلية

تشارك الكويت بفعالية في حكومة التجارة الدولية، سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الدَّوْلي؛ فقد كانت الكويت هي صاحبة المقترح بإنشاء شبكة أمن غذائي متكاملة خليجية موحدة لتحقيق الأمن الغذائي النسبي لدول المنظومة تحميها وتقيها في أوقات الأزمات، وكُلِّفَت الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدراسة الفنية. وتمت الموافقة على هذا المقترح في الاجتماع عبر «الاتصال المرئي» بين وزراء التجارة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي عُقد في ١٦ أبريل من عام ٢٠٢٠.

ومنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، والكويت تولي اهتمامًا كبيرًا لتعزيز دور المنظمة باعتبارها أساسًا متينًا للنظام التجاري الدَّوْلي المتعدد الأطراف، وتشارك الكويت بفاعلية في المبادرات والإعلانات التي تصدر عن المنظمة ومشروعات القرارات التي تصدر عن المؤتمرات، وآخر هذه المؤتمرات المؤتمرُ الوزاريّ لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد خلال الفترة من ١٢-١٥ من يونيو ٢٠٢٢، وشاركت فيه دولة الكويت.

وانطلاقًا من ريادتها للمبادرات المبتكرة في هذا الصدد؛ قد تحتاج دولة الكويت إلى اقتراح قيام الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بدراسة مفصلة عن تركز الواردات لدول المجلس والسلع والمنتجات الحرجة التي تحتاج إليها دول المجلس، وعلى أساس هذه الدراسة يمكن

لـدول المجلـس إبـرام اتفاقيـات للشراكـة الاقتصاديـة بـين دول المجلـس كافـة وبـين الـدول الموردة لهـذه المنتجات والسـلع الحرجة، ويمكن الاقتـداء بتجربة المفوضيـة الأورُبّيـة في تحديدها للمواد الخام الحاسـمة للاقتصاد الأوربي الحالي والمسـتقبلي، تلـك التجربة التـي عُرض طرفٌ منها في الجـزء الأول من التقرير.

رابعًا: التوصيات السياسية المقترحة

لقد أظهر التقرير أن دول العالم أخذت قضية تنويع مصادر توريدها على محمل الجد؛ منطلقةً من تخوفها من انقطاع الإمداد لسلع معينة نظرًا للأزمات التي تلاحق العالم واحدة تلو أخرى. وتمثل المساهمة الرئيسةُ لهذا التقرير في حساب مقياس التركز لألف سلعة تناهز ٩٢٪ من الواردات الكويتية، وتبيان أيٌّ منها ذو تركّز مرتفع، وخطورة هذا التركز بحَسَب نوعية السلعة وهيكل مصادر توريدها عالميًا. كذلك تطرق التقرير إلى المعوقات التي توجد في الكويت أمام آليات تنويع مصادر التوريد. وفي ضوء ذلك كله يوصي التقرير بما يأتي:

أولًا: نشر قائمة السلع الكويتية ذات التركز على صناع السياسة الاقتصادية في دولة الكويت، بحيث تُتاح المعلومات عنها، وتُبحث آليات تخفيف تركز هذه السلع؛ من خلال القيام بتوطينها محليًّا، أو تنويع مصادر توريدها، أو إبرام شراكات اقتصادية مع الموردين الأساسيين للكويت. ومن الموصى به أنْ يُبْدَأَ بإعادة النظر في تركز السلع الوسيطة أو الرأسمالية ذات التركز الكويتي والدَّوْلي.

ثانيًا: بناء علاقات اقتصادية أكثر متانة مع الدول التي يمكن أن تكون بدائلَ قويةً لتوريد السلع الكويتية المستوردة ذات التركز، ومن هذه

الـدول فيتنـام الّتـي قـد ترقـى إلى أن تكـون بديـلًا من جمهوريـة الصين في العديـد مـن السـلع. كذلك ينبغي زيـادة الاهتمام بالقـارة الأفريقية الغنية بالعديـد مـن المعـادن والمدخـلات النادرة.

ثالثًـا: ضعـف القطـاع الصناعـي الكويتـي والمعوقـات المتعـددة التـي تجابهـه؛ والمسـتوى غـير اللائـق لأداء التيسـير التجـاري في دولـة الكويت؛ وعدم توافُـر المناطق التخزينية؛ وخفوت أنشـطة البحث والتطوير والشراكات البحثيـة مـع الـشركات؛ كل هـذه التحديـات سـيكون لهـا أثـر مضاعـف في الاقتصـاد الكويتـي والمجتمـع في ظـل أزمـات ينجـو منهـا فقـط مـن نجـح في توطـين أنشـطة صناعية أساسـية، وارتقى بأداء منظومة التيسـير التجـاري، ووفّـر مناطـقَ تخزينيـة تسـاعد عـلى التسـاوق مـع التقلبـات العالميـة، وقـدّم أبحاثًـا وابتـكارات زادت الصناعـات المحليـة مرونـة في التعامـل مـع الصعاب.

رابعًـا: التحـرك خليجيًّـا لإعـداد دراسـة مفصلـة عـن تركـز الـواردات لـدول المجلـس والسـلع والمنتجـات الحرجـة التـي تحتـاج إليهـا دول المجلـس، وعـلى أسـاس هـذه الدراسـة يُمْكِـنُ دولَ المجلـس إبـرامُ اتفاقيـات للشراكـة الاقتصاديـة بـين دول المجلـس كافـة وبـين الـدول المـوردة لهذه المنتجـات والسـلع الحرجـة، ويمكـن الاقتـداء بتجربة المفوضيـة الأوربية في تحديدهـا للمـواد الخـام الحاسـمة للاقتصـاد الأوربي الحـالي والمسـتقبلي.

الملاحق

جدول (١):
السلع الوسيطة أو الرأسمالية ذات التركز الكويتي والدَّوْلي

البند	الوصف	القطاع	واردات الكويت خلال الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢١ (مليون دولار)			الموردون الرئيسون للكويت	الموردون المهيمنون عالميًّا
			٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١		
٦٠٢٩٠	نباتات حية	السلع الزراعية والغذاء	٦	٨	١٠	هولندا وإسبانيا	هولندا وألمانيا وإيطاليا
١٥١٠٠٠	زيوت أخر وجزيئاتها مستحصل عليها من زيتون فقط	السلع الزراعية والغذاء	٥	٤	٤	إسبانيا وتركيا وإيطاليا	إسبانيا وإيطاليا واليونان
١٥١١٩٠	زيت نخيل وجزيئاته، وإن كان مكررًا، ولكن غير معدل كيميائيًّا باستثناء الخام	السلع الزراعية والغذاء	٢١	١٨	٢٨	ماليزيا والإمارات	إندونيسيا وماليزيا
١٥١٥٢١	زيت الذرة وجزيئاته خام	السلع الزراعية والغذاء	٣٤	٣٤	٨٤	الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا	الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأرجنتين وتركيا والمجر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

٢٥٢١٠٠	أحجار ومواد كلسية مستعملة في صنع الكلس والإسمنت	المعادن والمواد التعدينية	٣٧	٣٥	١٢	الإمارات وعمان	الإمارات واليابان وماليزيا والهند
٢٦٠٦٠٠	خامات ألمنيوم ومركزاتها	المعادن والمواد التعدينية	٩	٢	٢	الهند	غينيا وأستراليا وإندونيسيا والبرازيل وغيانا وجاميكا
٢٩٠٣٧١	كلوروثنائي فلوروميثان	الكيماويات والأسمدة	٨	٧	٧	الهند والصين	الصين وفرنسا والهند
٢٩٠٩٤٣	أثيرات أحادية البوتيل من أثيلين جلايكول أو ثاني أثيلين جلايكول	الكيماويات والأسمدة	٢٢	١٥	٤	المملكة العربية السعودية والإمارات	المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وكوريا الجنوبية وماليزيا
٢٩٣٦٢٧	فيتامين (C) ومشتقاته	الكيماويات والأسمدة	٥	٣	١	بريطانيا والصين	الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا

٣٠٠٤٣١	أدوية تحتوي على الأنسولين	المنتجات الصيدلانية	٢٧	١٦	١٧	ألمانيا وفرنسا	ألمانيا وفرنسا والصين وإيطاليا
٣٢٠٤١١	أصباغ مبددة ومحضرات أساسها هذه الأصباغ	الكيماويات والأسمدة	٧	٣	١	المملكة العربية السعودية	الصين وفرنسا والهند
٣٩٢٦٤٠	تماثيل صغيرة وأدوات زينة أخر	البلاستيك والمطاط	٦	٦	٧	الصين وفيتنام	الصين وهولندا وهونج كونج وألمانيا
٤٤١٢٣١	خشب متعاكس مكون حصرًا من صفائح خشب عدا البوص الهندي وذو طبقة خارجية واحدة على الأقل من الأخشاب الاستوائية عدا البوص الهندي	الأخشاب والورق	٥	٤	٢	السعودية وفيتنام وإندونيسيا	إندونيسيا وماليزيا والصين وفيتنام
٤٤١٢٣٣	خشب متعاكس مكون حصرًا من صفائح خشب عدا البوص الهندي وذو طبقة خارجية واحدة على الأقل من الأخشاب غير الصنوبرية	الأخشاب والورق	٢٤	١٧	٣٢	الصين وإندونيسيا	الصين وروسيا وفيتنام وفنلندا ولاتفيا وإسبانيا

٤٧٠٣٢٩	عجائن خشب كيماوية مصنوعة لإذابة الصودا أو الكبريتات (السلفات)، عدا العجائن بطريقة للإذابة شبه مقصورة أو مقصورة من غير عائلة المخروطيات «الصنوبريات»	الأخشاب والورق	٧	٤	٧	إندونيسيا وفنلندا	البرازيل وإندونيسيا وشيلي
٤٨١٠٣٢	مبيض بطريقة موحدة في كتلته، تمثل فيه الألياف الخشبية	الأخشاب والورق	٦	٧	٨	الصين والهند	الصين والولايات المتحدة الأمريكية
٥٤٠٧٥٢	أقمشة منسوجة أخر، تحتوي على ٨٥٪ وزنًا أو أكثر من شعيرات البوليستر غير المعدلة بنيتها	الملابس والمنسوجات	٢٣	١٣	١٧	الصين وكوريا والهند وتايوان	الصين وتايوان والإمارات وتركيا وكوريا
٥٤٠٧٦١	أقمشة منسوجة أخر، مصبوغة تحتوي على ٨٥٪ وزنًا أو أكثر من شعيرات البوليستر المعدلة بنيتها	الملابس والمنسوجات	١١	٨	٧	كوريا واليابان	الصين وكوريا واليابان
٥٥١٥١١	أقمشة منسوجة من ألياف بوليستر غير مستمرة مخلوطة بصورة رئيسة أو حصرية بألياف حرير فسكوز	الملابس والمنسوجات	١٠	٦	٩	الهند والصين	الصين والهند وتركيا وإسبانيا

٦٧٠٢١٠	أزهار وأوراق وثمار اصطناعية من لدائن	الملابس والمنسوجات	٦	٦	١٢	الصين	الصين
٦٨٠٢٩٣	جرانيت	المعادن والمواد التعدينية	١٣	٦	٥	الصين وإيطاليا والهند	الصين والبرازيل وإيطاليا والهند وإسبانيا
٦٩٠٢١٠	آجر (طوب) وكتل وترابيع (بالاط) وأصناف خزفية مماثلة للبناء محتوية على أكثر من ٥٠٪ وزنًا من عناصر المغنيسوم أو الكالسيوم	المعادن والمواد التعدينية	٥	٠	٣	الصين والهند	الصين وألمانيا والنمسا
٦٩٠٧٢٢	بلاط وترابيع للتبليط أو التغطية (للجدران أو المواقد) معامل امتصاصها للماء يزيد على ٠,٥٪ وزنًا ولا يتجاوز ١٠٪	المعادن والمواد التعدينية	١٤	١٤	١٥	الهند وإسبانيا	الصين وإسبانيا والبرازيل وإيران والمكسيك وألمانيا والهند
٦٩١٠١٠	أحواض غسيل (مجالي) ومغاسل وقواعد مغاسل وأحواض استحمام وما يماثلها من بورسلين أو صيني	المعادن والمواد التعدينية	١٢	١٠	١٦	الصين وألمانيا والهند	الصين وألمانيا وتايلاند وفيتنام والمكسيك وبولندا والهند والبرتغال والتشيك وبلغاريا

٧٠٠٤٩٠	زجاج أخر	المعادن والمواد التعدينية	٧	١	١	المملكة العربية السعودية	اليابان والمملكة والولايات المتحدة الأمريكية
٧٠٠٧١٩	زجاج مأمون مقسى بخلاف بأشكال ومقاسات مناسبة للتركيب في العربات أو الطائرات	المعادن والمواد التعدينية	٦	٣	٤	الصين والسعودية وألمانيا	الصين وماليزيا وألمانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وفيتنام وكوريا
٧٠٠٩٩٢	مرايا من زجاج بأطر	المعادن والمواد التعدينية	٦	٥	٩	الصين وفيتنام والهند وإيطاليا	الصين وألمانيا وفيتنام
٧٠١٦٩٠	آجر (طوب) وكتل تبليط وألواح ومربعات وترابيع وبلاط وأصناف أخرى بخلاف المكعبات والأصناف الصغيرة للفسيفساء أو لأغراض التزيين	المعادن والمواد التعدينية	١٢	٢	١	الصين وإيطاليا	الصين وبلجيكا والتشيك والولايات المتحدة الأمريكية

٧٢٠٣١٠	منتجات حديدية متحصل عليها بالاختزال المباشر لخام الحديد	المعادن والمواد التعدينية	٨٥	٩٥	١٥١	البحرين وروسيا ثم إلى البحرين والإمارات وقطر	روسيا والهند وترينداد وتوباجو وفينزويلا
٧٢٠٤٥٠	سبائك (إينجوت) ناتجة عن إعادة لصهر الخردة	المعادن والمواد التعدينية	٨٨	٢٢	٠	الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلاندا وأستراليا	روسيا والنمسا وفرنسا والسعودية والسويد وإسبانيا
٧٢١٧٢٠	أسلاك من حديد، أو من صلب من غير الخلائط مطلية أو مغطاة بالزنك	المعادن والمواد التعدينية	٦	٥	٦	الصين والإمارات وقطر	الصين وسلوفاكيا وتركيا
٧٢٢٥٣٠	منتجات مسطحة بالتجليخ من خلائط فولاذية أخر، بعرض ٦٠٠ مم أو أكثر من صلب سيليكون – كهربائي (مغناطيسي) غير مشغولة بأكثر من التجليخ بالحرارة، بشكل لفات	المعادن والمواد التعدينية	٣١	٢٠	٢٣	الصين والسعودية	الصين واليابان وفرنسا وألمانيا وكوريا
٧٢٢٨٧٠	زوايا أشكال خاصة ومقاطع من خلائط صلب	المعادن والمواد التعدينية	١٠	٨	٨	الصين وتركيا	الصين وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا وروسيا والسويد وكوريا

٧٣٠٤٢٤	مواسير تبطين وأنابيب ومواسير حفر، من الأنواع المستعملة في التنقيب عن الزيت أو الغاز من صلب مقاوم للصدأ	المعادن والمواد التعدينية	١٣	١٨	١٧	اليابان	اليابان وألمانيا وفرنسا
٧٣٠٦١١	أنابيب من الأنواع المستعملة في خطوط نقل الزيت (البترول) والغاز ملحومة من صلب مقاوم للصدأ	المعادن والمواد التعدينية	٥	٠	١	الصين وكوريا	الصين والهند وألمانيا وإيطاليا وهولندا
٧٣٠٦٢٩	مواسير تبطين وأنابيب من الأنواع المستعملة في الحفر لاستخراج النفط أو الغاز باستثناء الملحومة من صلب مقاوم للصدأ	المعادن والمواد التعدينية	٣١	١٥	٢	كوريا والولايات المتحدة	كوريا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وروسيا وتايوان
٨٤١٩٤٠	أجهزة تقطير أو إعادة التقطير	الماكينات والآلات	١٥	٤	٦	الصين والإمارات ثم الولايات المتحدة والهند	الصين وألمانيا وكوريا والهند
٨٤٢٨٤٠	سلالم آلية وممرات متحركة	الماكينات والآلات	٨	٢	٥	الصين والتشيك	الصين وألمانيا وإسبانيا وسلوفاكيا

٨٤٧٠٥٠	صناديق نقد مسجلة	الماكينات والآلات	٧	٩	٧	الصين وتايلاند	الصين والمجر والولايات المتحدة وتايوان وألمانيا والمكسيك
٨٤٧١٣٠	آلات للمعالجة الذاتية للمعلومات، قابلة للحمل	الماكينات والآلات	١٨١	٢٨٣	٢٤٧	الصين وفيتنام والإمارات والولايات المتحدة	الصين وألمانيا والولايات المتحدة وهونج كونج
٨٤٧١٦٠	وحدات إدخال أو وحدات إخراج، سواء تضمنت أم لا، وحدات تخزين ذاكرة	الماكينات والآلات	١٥	٢٥	١٨	الصين وفيتنام وتايوان والولايات المتحدة الأمريكية	الصين وهونج كونج والولايات المتحدة وألمانيا والتشيك
٨٥١٨٢١	مكبرات صوت مفردة مركبة في هياكلها	الإلكترونيات	٥	٤	٤	الصين والتشيك والمكسيك	الصين وفيتنام وألمانيا وهونج كونج والولايات المتحدة والمكسيك

٨٥١٨٢٢	مكبرات صوت متعددة، مركبة في الهيكل نفسه	الإلكترونيات	٩	٨	١٠	الصين ومالیزیا	الصين وهولندا وهونج كونج والولايات المتحدة وألمانيا وماليزيا
٨٥٢١٩٠	أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة (فيديو) باستثناء التي تعمل بأشرطة ممغنطة	الإلكترونيات	٦	٥	٧	الصين وكوريا	الصين والولايات المتحدة وهولندا وكوريا وماليزيا
٨٥٣٩٣١	لمبات وأنابيب «فليورسنت»، ذات قطب ساخن «كاثود»	الإلكترونيات	٥	٣	٤	الصين وبولندا وروسيا وتايلاند	الصين وبولندا وفرنسا
٨٥٣٩٣٩	لمبات أخر	الإلكترونيات	٥	٣	٥	الصين وكوريا	الصين واليابان والفلبين وألمانيا
٨٥٣٩٥٠	صمامات باعثة ثنائية للضوء (LED)	الإلكترونيات	٨	٥	٥	الصين وكوريا	الصين وفرنسا
٨٥٤٥١٩	أقطاب من فحم باستثناء المستعملة في الأفران	الإلكترونيات	٩	٠	٠	الصين والهند وماليزيا	الصين وهولندا وبولندا والنرويج وفرنسا

٨٦٠٩٠٠	حاويات، (بما في ذلك حاويات نقل السوائل)	وسائل النقل	٩	٢	٣	الصين والإمارات	الصين والولايات المتحدة وشيلي
٨٧٠٤٣١	سيارات لنقل البضائع مجهزة بمحركات ذات مكابس يتم الاشتعال فيها بالشرر لا يتجاوز وزنها الإجمالي القائم مع الحمولة القصوى ٥ طن	وسائل النقل	٢٨٥	٢٨٤	٣١٤	الولايات المتحدة وتايلاند واليابان والمكسيك	المكسيك والولايات المتحدة واليابان
٨٧٠٥١٠	سيارات رافعة	وسائل النقل	١٨	١٠	١٠	ألمانيا والصين واليابان وتايلاند	ألمانيا والصين وهولندا والولايات المتحدة
٨٩٠٥٩٠	سفن إطفاء حرائق وسفن إرشاد ضوئي وما يماثلها	وسائل النقل	٧	١	٠	سنغافورة وكندا واليابان وإندونيسيا	الهند والصين وبولندا والجابون
٩٠١٩١٠	أجهزة علاج آلي، أجهزة تدليك، أجهزة للطب النفسي	الماكينات والآلات	٥	٥	٥	الصين وكوريا	الصين والولايات المتحدة وهولندا والمكسيك وألمانيا

٩٣٠٦٢١	قنابل للصيد أو للرماية الرياضية	مواد أخرى	٥	٣	٣	إيطاليا وقبرص	إيطاليا والبرازيل وإسبانيا

ملاحظات:

- عند ذكر الموردين الرئيسين للكويت، يستحوذ في الغالب المورد الأول على معظم واردات الكويت من المنتج المقابل، ومع ذلك ذُكر باقي الموردين للإشارة إلى أن التنويع قد لا يكون بالانتقال لموردين جدد بل بالتنويع من بين الموردين الحاليين وعدم الركون إلى مورد واحد تُستورد منه معظم احتياجات الكويت من المنتج أو السلعة.
- البنود ٧٠١٦٩٠، ٧٢٠٤٥٠، ٨٧٠٤٣١، ٨٩٠٥٩٠ استطاعت الكويت تنويع مصادر التوريد منها خلال عام ٢٠٢١.
- روعي عند إعداد الجدول التغيرات الديناميكية التي طرأت على الموردين للكويت أو المهيمنين عالميًّا بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١.
- البنود الجمركية في الجدول وفق النسخة ٢٠١٧ من التعريفة الجمركية بحسب النظام المنسق، وقد تكون هناك تغييرات في النسخة التي بدأ العمل بها بداية من يناير ٢٠٢٢.
- المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على قياس التركز بتطبيق الأدبيات الاقتصادية وبيانات خريطة التجارة لمركز التجارة الدولي.

جدول (٢)
البنود الجمركية الفرعية للسلع الوسيطة أو الرأسمالية ذات التركز الكويتي

١٠٢٢١	٣٤٠٣٩٩	٤٨١٣٩٠	٧٣٠٤٤١	٨٤١٣٥٠	٨٥٤١٤٠
١٠٢٢٩	٣٥٠٥١٠	٤٨١٩١٠	٧٣٠٤٤٩	٨٤١٥٨٢	٨٥٤٣٧٠
١٠٤١٠	٣٥٠٦٩٩	٤٩٠٧٠٠	٧٣٠٤٥٩	٨٤١٧٩٠	٨٥٤٤١١
٢٠١١٠	٣٦٠٢٠٠	٥٤٠٧١٠	٧٣٠٤٩٠	٨٤١٨٦١	٨٥٤٤٢٠
٢٠٤١٠	٣٦٠٣٠٠	٥٥١٥١٢	٧٣٠٥١١	٨٤٢١١٩	٨٥٤٥١١
٢٠٤٢١	٣٨٠٢١٠	٥٦٠١٢١	٧٣٠٥٢٠	٨٤٢١٣٩	٨٥٤٥٢٠
٤٠٢١٠	٣٨٠٩٩١	٥٨٠٩٠٠	٧٣٠٥٣٩	٨٤٢٤٣٠	٨٧٠١٢٠
٩٠١١١	٣٨١١٩٠	٦٨٠١٠٠	٧٣٠٦١٩	٨٤٢٦١١	٨٧٠١٩٥
١٠٠١٩٩	٣٨١٢٣٩	٦٨٠٢٩٢	٧٣٠٦٤٠	٨٤٢٦٤١	٨٧٠٢١٠
١٠٠٥٩٠	٣٨١٥١١	٦٨٠٦١٠	٧٣٠٦٦١	٨٤٢٩٢٠	٨٧٠٥٣٠
١١٠٨١٢	٣٨١٥١٩	٦٨٠٦٢٠	٧٣٠٦٩٠	٨٤٢٩٥١	٨٧٠٥٤٠
١٢٠٧٤٠	٣٨١٦٠٠	٦٨٠٧١٠	٧٣٠٧١٩	٨٤٢٩٥٢	٨٧٠٥٩٠
١٢١٣٠٠	٣٨٢٤٥٠	٦٨٠٩٩٠	٧٣٠٧٢٣	٨٤٣٠٣١	٨٧٠٧٩٠
١٥١٣١٩	٣٩٠١٩٠	٦٨١٠١٩	٧٣٠٧٩٣	٨٤٣٠٤١	٨٧٠٩١٩
١٥١٦٢٠	٣٩٠٣١١	٦٨١٣٨١	٧٣٠٨٢٠	٨٤٣٠٤٩	٨٨٠٣٣٠
١٨٠٦٢٠	٣٩٠٣١٩	٦٩٠٧٢١	٧٣١٠١٠	٨٤٣٠٦٩	٨٩٠١١٠
٢١٠٢١٠	٣٩٠٤١٠	٦٩٠٧٢٣	٧٣١٠٢١	٨٤٣١٢٠	٨٩٠١٩٠

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

٨٩٠٤٠٠	٨٤٣١٣١	٧٣١٢١٠	٧٠٠٥٢٩	٣٩٠٧٣٠	٢٣٠٤٠٠
٨٩٠٥٢٠	٨٤٣٩٩٩	٧٣١٢٩٠	٧٠٠٧٢١	٣٩٠٧٦١	٢٥٠١٠٠
٨٩٠٦٩٠	٨٤٤٣٣١	٧٣١٤٢٠	٧٠٠٨٠٠	٣٩٠٧٩٩	٢٥٠٥١٠
٩٠١٥١٠	٨٤٤٣٣٩	٧٣١٥٢٠	٧٠١٩٩٠	٣٩١٢٣١	٢٥١١١٠
٩٠١٥٩٠	٨٤٤٣٩٩	٧٣١٧٠٠	٧١٠٨١٢	٣٩١٢٩٠	٢٥١٣٢٠
٩٠١٨١٣	٨٤٧١٤٩	٧٣٢٥١٠	٧٢٠٢١١	٣٩١٣٩٠	٢٥١٧١٠
٩٠٢٢١٤	٨٤٧١٥٠	٧٣٢٥٩٩	٧٢٠٢٣٠	٣٩١٧٢١	٢٥٢٠١٠
٩٠٢٢٩٠	٨٤٧١٨٠	٧٣٢٦٢٠	٧٢٠٨٣٦	٣٩١٧٢٢	٢٥٢٠٢٠
٩٠٢٧٩٠	٨٤٧٢٩٠	٧٤٠٣١١	٧٢٠٨٣٩	٣٩١٧٢٣	٢٥٢٣١٠
٩٠٣٠١٠	٨٤٧٣٢٩	٧٤٠٧١٠	٧٢٠٨٥١	٣٩١٧٣١	٢٥٢٣٢١
٩٠٣٢٨٩	٨٤٧٤٨٠	٧٤٠٨١١	٧٢٠٩٩٠	٣٩٢٠٤٣	٢٥٢٣٢٩
٩٠٣٣٠٠	٨٤٧٧٨٠	٧٤١٣٠٠	٧٢١٠٣٠	٣٩٢٠٤٩	٢٥٢٣٩٠
٩١٠٦٩٠	٨٤٨١١٠	٧٦٠١٢٠	٧٢١٠٧٠	٣٩٢٠٥٩	٢٦١٨٠٠
٩٣٠٦٣٠	٨٤٨١٤٠	٧٦٠٤١٠	٧٢١١١٣	٣٩٢١١٣	٢٨٠٦١٠
٩٤٠٦٩٠	٨٥٠٢١١	٧٦٠٤٢١	٧٢١٢٣٠	٣٩٢١٩٠	٢٨١٨٢٠
٩٦١٩٠٠	٨٥٠٢٣٩	٧٦٠٥١٩	٧٢١٣١٠	٣٩٢٢٩٠	٢٨٢٥٧٠
	٨٥٠٤٢٢	٧٦٠٦١١	٧٢١٤٢٠	٣٩٢٣٢١	٢٨٣٦٢٠
	٨٥٠٤٢٣	٧٦٠٦٩٢	٧٢١٦٢١	٣٩٢٣٢٩	٢٨٣٦٥٠
	٨٥٠٤٣٤	٧٦٠٧١١	٧٢١٦٣٢	٣٩٢٣٣٠	٢٩٠٢٢٠

٢٩٠٣٣٩	٤٠٠٢١٩	٧٢١٦٥٠	٧٦٠٧١٩	٨٥٠٤٥٠	
٢٩١٦١٢	٤٠٠٩٤٢	٧٢١٦٩١	٧٦١٠٩٠	٨٥٠٧٣٠	
٢٩٣٦٩٠	٤٠١١٢٠	٧٢١٧٩٠	٧٦١٢٩٠	٨٥٠٧٦٠	
٣٠٠٢١٢	٤٠١١٨٠	٧٢١٩٣٤	٧٦١٤٩٠	٨٥١٧٦١	
٣٠٠٢١٥	٤٠١٧٠٠	٧٢١٩٩٠	٧٩٠١١١	٨٥١٧٦٢	
٣٠٠٢١٩	٤٤٠٧١٢	٧٢٢٣٠٠	٨٢٠٧١٣	٨٥١٧٦٩	
٣٠٠٢٩٠	٤٤٠٧٢٩	٧٢٢٥٤٠	٨٢٠٧١٩	٨٥١٧٧٠	
٣٠٠٤١٠	٤٤١١١٣	٧٢٢٥٩٩	٨٣٠٢٣٠	٨٥٢٣٥٢	
٣٠٠٦٣٠	٤٤١٢٩٤	٧٢٢٦١١	٨٣١١٢٠	٨٥٢٩٩٠	
٣٠٠٦٤٠	٤٨٠١٠٠	٧٢٢٨٣٠	٨٤٠٢١٢	٨٥٣٠٩٠	
٣٢٠٦١١	٤٨٠٣٠٠	٧٣٠٤١١	٨٤٠٥١٠	٨٥٣١٢٠	
٣٢٠٦٤٩	٤٨٠٥٢٤	٧٣٠٤١٩	٨٤٠٦٩٠	٨٥٣٢١٠	
٣٢٠٩١٠	٤٨٠٧٠٠	٧٣٠٤٢٣	٨٤١١١٢	٨٥٣٥٢٩	
٣٤٠٢١٣	٤٨١٠٩٢	٧٣٠٤٢٩	٨٤١٣٤٠	٨٥٣٥٣٠	

ملاحظات:

- البنود الجمركية الفرعية بالألوان المختلفة تمثل المنتجات أو السلع التي نجحت الكويت في تنويعها عام ٢٠٢١.
- البنود الجمركية في الجدول وفق النسخة ٢٠١٧ من التعريفة الجمركية بحسب النظام المنسق، وقد تكون هناك تغييرات في النسخة التي بدأ العمل بها بداية من يناير ٢٠٢٢.
- المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على قياس التركز بتطبيق الأدبيات الاقتصادية وبيانات خريطة التجارة لمركز التجارة الدولي.

جدول (٣)
السلع الاستهلاكية ذات التركز الكويتي

٢٠١٢٠	٧٠٤٢٠	١٥١٧١٠	٤٢٠٢٢١	٦٤٠٢٩٩	٨٥١٦٣٢	٩٤٠١٦١
٢٠١٣٠	٧٠٩٤٠	١٦٠٢٣٢	٤٢٠٢٩٢	٦٤٠٣٥١	٨٥١٦٤٠	٩٤٠٤٢١
٢٠٤٢٢	٧٠٩٥١	١٦٠٢٣٩	٤٢٠٢٩٩	٦٤٠٣٥٩	٨٥١٦٥٠	٩٤٠٤٩٠
٢٠٤٤٢	٧١٣٢٠	١٦٠٢٩٠	٤٤٢٠٩٠	٦٤٠٤١١	٨٥١٦٦٠	٩٤٠٥١٠
٢٠٤٤٣	٧١٣٤٠	١٦٠٤١٤	٤٨١٧٣٠	٦٤٠٤١٩	٨٥١٦٧٩	٩٤٠٥٢٠
٢٠٧١١	٨٠١٣٢	١٩٠٢١٩	٤٨١٨١٠	٦٤٠٥٩٠	٨٥١٧١٢	٩٤٠٥٤٠
٢٠٧١٢	٨٠٢١٢	١٩٠٥٤٠	٤٨١٨٢٠	٦٩١١١٠	٨٥١٧١٨	٩٥٠٣٠٠
٢٠٧١٣	٨٠٢٥١	٢٠٠٤١٠	٤٨١٨٣٠	٧٠١٣١٠	٨٥١٨٣٠	٩٥٠٤٥٠
٢٠٧١٤	٨٠٣٩٠	٢٠٠٤٩٠	٤٨١٨٥٠	٧٠١٣٣٧	٨٥٢٣٢٩	٩٥٠٤٩٠
٢٠٧٥٥	٨٠٤١٠	٢٠٠٦٠٠	٥٧٠٢٣٢	٧٠١٣٤٩	٨٥٢٣٤٩	٩٥٠٦٩٩
٣٠٢١٩	٨٠٤٣٠	٢٠٠٨٩٣	٥٧٠٢٤٢	٧١١٣١٩	٨٥٢٥٨٠	٩٦١٧٠٠
٣٠٢٤٤	٨٠٤٤٠	٢٠٠٩١٩	٥٧٠٣٢٠	٧١١٧١٩	٨٥٢٨٥٢	
٣٠٢٨٩	٨٠٥١٠	٢٠٠٩٢٩	٦١٠٢٢٠	٧٣٢١١١	٨٥٢٨٥٩	
٣٠٣٨٩	٨٠٥٥٠	٢٠٠٩٨٩	٦١٠٣٤٣	٧٣٢٣٩٩	٨٥٢٨٧٢	
٣٠٦١٧	٨٠٦١٠	٢٠٠٩٩٠	٦١٠٤٦٩	٨٢١٢١٠	٨٧٠٣٢٢	
٣٠٦٣٦	٨٠٨٣٠	٢١٠١١٢	٦١٠٧٢١	٨٣٠٦٢٩	٨٧٠٣٢٤	
٤٠١١٠	٨٠٩١٠	٢١٠٤١٠	٦١٠٨٣١	٨٤١٤٨٠	٨٧١١٩٠	

٤٠١٤٠	٨٠٩٣٠	٢٢٠٢٩١	٦١٠٨٣٢	٨٤١٥١٠	٩٠٠١٣٠	
٤٠١٥٠	٨١٠١٠	٢٤٠٢٢٠	٦١١٠٣٠	٨٤١٨١٠	٩٠٠٤١٠	
٤٠٢٢١	٨١٠٢٠	٢٤٠٣١١	٦١١٤٢٠	٨٤١٨٢١	٩٠٢١١٠	
٤٠٢٩١	٨١٠٣٠	٢٤٠٣١٩	٦٢٠١٩٣	٨٤١٨٤٠	٩٠٢١٣٩	
٤٠٢٩٩	٨١١٩٠	٢٧٠١١٩	٦٢٠٢٩٣	٨٤٥٠١١	٩٠٢١٥٠	
٤٠٣١٠	٩٠٢٣٠	٢٧١٠١٩	٦٢٠٣١٩	٨٤٥٠١٢	٩١٠١١١	
٤٠٣٩٠	٩٠٨٣١	٣٤٠٢٢٠	٦٢٠٣٤٣	٨٥٠٨١١	٩١٠١٢١	
٤٠٥٢٠	٩١٠١١	٣٨٠٨٩٤	٦٢٠٣٤٩	٨٥٠٨١٩	٩١٠١٢٩	
٤٠٥٩٠	٩١٠٢٠	٣٩٢٦١٠	٦٢١٠١٠	٨٥٠٩٤٠	٩١٠١٩٩	
٤٠٦٢٠	١٠٠٦٣٠	٣٩٢٦٢٠	٦٢١٤١٠	٨٥٠٩٨٠	٩١٠٢١١	
٧٠٢٠٠	١٥٠٧٩٠	٤٠١٥١٩	٦٣٠١٤٠	٨٥١٠٢٠	٩١٠٢٢١	
٧٠٣١٠	١٥١٢١٩	٤٢٠٢١١	٦٤٠٢١٩	٨٥١٣١٠	٩١٠٢٢٩	
٧٠٣٢٠	١٥١٥٢٩	٤٢٠٢١٢	٦٤٠٢٢٠	٨٥١٦٢٩	٩٤٠١٣٠	

ملاحظة:

- البنود الجمركية الفرعية بالألوان المختلفة تمثل المنتجات أو السلع التي نجحت الكويت في تنويعها عام ٢٠٢١.
- البنود الجمركية في الجدول وفق النسخة ٢٠١٧ من التعريفة الجمركية بحسب النظام المنسق، وقد تكون هناك تغييرات في النسخة التي بدأ العمل بها بداية من يناير ٢٠٢٢.
- المصدر: إعداد الباحث اعتمادًا على قياس التركز بتطبيق الأدبيات الاقتصادية وبيانات خريطة التجارة لمركز التجارة الدَّوْلي.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أولًا: المراجع العربية

- الهيئة العامة للصناعة. (٢٠٢٠). تقرير الإنجازات السنوي للهيئة العامة للصناعة ٢١٩/ ٢٠٢٠.
- الهيئة العامة للصناعة. (٢٠٢٠). مجلة الصناعة والتنمية. العدد ١٢٥ مايو ٢٠٢٠.
- الهيئة العامة للصناعة. (٢٠٢٢). تقرير الإنجازات السنوي للهيئة العامة للصناعة ٢٠٢١/ ٢٠٢٢.
- وحدة معلومات الإيكونومست. (٢٠١٤). نحو تعزيز التيسير التجاري في الكويت. الكويت: غرفة تجارة وصناعة الكويت.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Badinger, H., & Breuss, F. (2008). Trade and productivity: An industry perspective. Empirica, 35(2). https://doi.org/10.1007/s10663-007-9058-8
- Bown, C. (2022). Four years into the trade war, are the US and China decoupling?. https://www.piie.com/blogs/realtime-economics/four-years-trade-war-are-us-and-china-decoupling.
- Caselli, F., Koren, M., Lisicky, M. and Tenreyro, S. (2020). Diversification Through Trade. The Quarterly Journal of Economics 135(1):449-502. https://doi.org/10.1093/qje/qjz028.
- European Commission. European Chips Act. https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/europe-fit-digital-age/european-chips-act_en.
- Global Trade Alert Initiative. https://www.globaltradealert.org/
- Guinea, O. and Forsthuber, F. (2020). Globalization Comes to the Rescue: How Dependency Makes us More Resilient. ECIPE Occasional Paper No. 06/2020, Brussels: European Centre for International Political Economy. https://ecipe.org/wp-content/uploads/2020/09/ECI_20_OccPaper_06-2020_LY03.pdf
- International Trade Center (ITC). (2022). Trade Map, Trade statistics for international business development. Retrieved from http://www.trademap.org/
- Jiang, K. (2021). Identification of Vulnerable Canadian Imports. Global Affairs Canada, Office of the Chief Economist. https://www.international.gc.ca/trade-commerce/economist-economiste/analysis-analyse/id-vulnerables-canadiens-importations.aspx?lang=eng.

- Kluas, S. The Global Competitiveness Report 2019. World Economic Forum. https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf.
- Krugman, P. R. (1979). Increasing returns, monopolistic competition, and international trade. In Journal of International Economics (Vol. 9, Issue 4). https://doi.org/10.1016/0022-1996(79)90017-5.
- The White House. (2022). FACT SHEET: CHIPS and Science Act Will Lower Costs, Create Jobs, Strengthen Supply Chains, and Counter China. https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/08/09/fact-sheet-chips-and-science-act-will-lower-costs-create-jobs-strengthen-supply-chains-and-counter-china/
- The White House. Inflation Reduction Act Guidebook. https://www.whitehouse.gov/cleanenergy/inflation-reduction-act-guidebook/
- Vakil, B., & Linton, T. (2021). Why We're in the Midst of a Global Semiconductor Shortage. Harvard Business Review. https://hbr.org/2021/02/why-were-in-the-midst-of-a-global-semiconductor-shortage.
- Verisk Maplecroft. (2021). Political Risk Outlook 2021. https://www.maplecroft.com/insights/analysis/chinas-resource-security-redrawing-the-geopolitical-map/#report_form_container.
- World Bank. (2021). The container port performance index 2021: A Comparable Assessment of Container Performance. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/66e3aa5c3be4647addd01845ce353992-0190062022/original/Container-Port-Performance-Index-2021.pdf.
- World Trade Organization. (2021). World Trade Report 2021: Economic Resilience and trade. https://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/wtr21_e/00_wtr21_e.pdf.
- World Trade Organization. Trade Facilitation Agreement Database. https://www.tfadatabase.org/en.

قواعد النشر في سلسلة التقرير الاستراتيجي يصدر حولي

١ ـ أن يكون موضوع التقرير الاستراتيجي معنياً بالقضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت في المقام الأول، ودول منطقة الخليج والجزيرة العربية بشكل عام.

٢ ـ لا يقل عدد كلمات التقرير عن (**٣٧٥٠** كلمة).

٣ ـ أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.

٤ ـ يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.

٥ ـ يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).